

مدى مساهمة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في الجمهورية اليمنية (دراسة ميدانية)

إعداد الباحث

د / جمال احمد محمد سعيد

أستاذ مساعد - قسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية والإنسانية

جامعة البيضاء

مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية من وجهة نظرهم، وتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين، وشملت عينة الدراسة في (114) من أفراد مجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة. وتمت معالجة بيانات الدراسة وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، باستخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار ألفا كرونباخ ((Alpha s'Cronbach)، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد، وتحليل التباين الأحادي One Sample T Test.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن درجة مساهمة المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية كانت (كبيرة) وبمتوسط حسابي (4.38)، وانحراف معياري (0.213) ونسبة مئوية (88%). وأن مستوى حل المنازعات المالية لدى المراجعين الخارجيين كانت (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (4.5858)، وانحراف معياري (0.36274)، ونسبة مئوية (92%). ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغيرات (النوع، والمؤهل العلمي)، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغيرات (المؤهل المهني، والوظيفة الحالية، والفئة العمرية، وسنوات الخبرة المهنية)، ولا توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين بعد المجال (كبعد من ابعاد المحاسبة القضائية) وبين حل المنازعات المالية، وتوجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين ابعاد المحور الأول: المحاسبة القضائية (الاساليب والمقومات والتطبيق)، وبين المحور الثاني: حل المنازعات المالية. وقدمت الدراسة عدة توصيات، منها: ضرورة الاهتمام بالمحاسبة القضائية باعتبارها جزء مهم في حل المنازعات المالية، ينبغي على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن تدريب وتأهيل المحاسبين القانونيين للعمل في مجال المحاسبة القضائية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية - المنازعات المالية - المراجعين الخارجيين.

Abstract

The study aimed to identify the contribution of judicial accounting among academics and external auditors in resolving financial disputes, from their point of view. The study's participants consisted of academics and external auditors, and the sample included (95) individuals of study's participants. The study utilized a descriptive-analytical approach, and the data was collected through a questionnaire. The study data was analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), employing percentages, frequencies, means, standard deviations, relative weights, rankings, Cronbach's alpha, Pearson's correlation coefficient, correlation test, and multiple regression analysis, and unilateral Variability Analysis (on Sample T test.)

The study reached a set of results, the most important as follows: the degree of contribution of judicial accounting by academics and external auditors in resolving financial disputes was found to be significant, with an average of (4.05), a standard deviation of (1.30), and a percentage of (79%). And the level of resolving financial disputes by academics and external auditors was also found to be very high, with an average of (4.24), a standard deviation of (0.354), and a percentage of (85%). There were no statistically significant differences at a significance level of (0.05) among the means of the study sample's responses regarding the level of contribution of judicial accounting to resolving financial disputes attributed to variables such as (Job Nature, gender, Educational Qualification, Professional Qualification, Age, and Years of Professional Experience). There was a positive and statistically significant correlation at a significance level of (0.05) between the dimensions of the first axis, judicial accounting (Methods and Components), and the second axis, financial dispute resolution.

The study provided several recommendations, including: The importance of focusing on judicial accounting as an essential part of resolving financial disputes. The study also emphasized the need for training and qualifying judicial accountants to work in the field of judicial accounting by the regulatory bodies of the accounting and auditing profession in Yemen.

Keywords : Judicial Accounting, Financial Dispute Resolution

المقدمة:

تعتبر المحاسبة القضائية من المجالات الحديثة لما لها من أهمية كبيرة في القيام بكشف الفساد المالي والإداري وكشف حالات الغش حيث تعد المحاسبة القضائية من الخدمات المحاسبية والمهنية لأنها تقوم بالنظر إلى ما وراء الأرقام.

وبسبب ما تشهده مجالات الحياة المختلفة من تطور وتسارع المبادلات التجارية، وقد شمل هذا التطور إلى تشعب المعاملات المالية والمحاسبية بين مختلف المنظمات من جهة ومخاطر المراجع الخارجي وفهمه لبيئة المنظمات محل المراجعة، ومخاطر الأخطاء الجوهرية فيها من جهة أخرى (أبكر، 2022).

وتسعى المنظمات إلى القيام بدور فعال من أجل تقليل المخالفات المالية حيث تواجه المنظمات العديد من التحديات ومن أهمها سبل تسوية المنازعات المالية حال ظهورها، ونظرًا لوجود العديد من الارتباطات والعلاقات فقد ينشأ عدة منازعات مالية سواء بين المنظمات والمصارف والعملاء والمساهمين (عبد الرحمن، والفارس، 2020).

وتتضح هنا أهمية المحاسبة القضائية واستعانة المنظمات بما يعرف بالمحاسب القانوني من أجل حل المنازعات المالية حيث أنه يتمتع بقدرة ومهارة على فهم كافة البيانات المالية والقيام بتحليل وتفسير ما وراء الأرقام المالية، والقيام أيضًا بجمع الأدلة والبيانات من أجل مساعدة القضاء في إصدار الأحكام العادلة (حلوب، والحيدري، 2023).

وتعتبر المحاسبة القضائية من الوسائل التي تساعد في حل المنازعات المالية نظرًا لوجود العجيج من الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمخالفات المالية والغش والاحتيال في اليمن والتي تحتاج إلى الفصل فيها عن طريق القيام بالتحري المهني الشفاف والتي تحتاج لاستخدام التطورات الحديثة في مجال المراجعة من أجل مزيد من الدقة والموضوعية في حل تلك المنازعات المالية (القحطاني، 2018).

إن المراجعين الخارجيين لهم من الدور في اكتشاف الفساد المالي في المؤسسات نظرًا لما يمتلكونه من معرفة متكاملة في مجالي المحاسبة والمراجعة، وأن المراجعة بأنواعها تقوم بدور كبير ومتعاظم في القيام بحفظ حقوق العديد من الجهات المختلفة والقيام بخدمة المستفيدين منها بشكل جيد (مهاجر، والخير، 2022).

توجد العديد من الدعاوى والمنازعات المالية أمام المحاكم، والتي يلزم فيها الفصل الذي يتوقف على القيام بالتحري والتقصي المهني الشفاف، والتي تتطلب استخدام تطورات حديثة في مجال المراجعة بجانب القانون من أجل مزيد من الدقة والموضوعية للقيام في فصل تلك الدعاوى، والمنازعات المالية والمحاكم حيث يتحتم استخدام المراجعة القضائية حيث أن أساليب المراجعة التقليدية غير كافية، وفي ضوء ما تعاني منه دول العالم من انتشار حالات الغش والاحتيال في إعداد التقارير والقوائم المالية مما يترتب عليه حدود حالات من الانهيار المالي، ويترتب عليه ارتفاع الدعاوى والمنازعات المالية القضائية بسبب فقد للمصداقية والمعلومات المحاسبية، وأصبحت مهنة المراجع تواجه العديد من التحديات (الخليفي، وصيرينه، 2021).

تطلب ذلك وجود آليات حديثة لمواجهة الفساد المالي والفصل في المنازعات المالية أمام القضاء، والاستعانة بخبرات متخصصة لإبداء الرأي حول الدعاوى القضائية مما يفسر زيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية من أجل سرعة الفصل في حل المنازعات (عبد السلام، والحياي، 2020).

وبناء على ذلك فإن تطبيق الأساليب الخاصة بالمحاسبة القضائية يهدف إلى التحري عن وجود احتيال واكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية والحد من الممارسات الخاطئة التي تنشأ من خلال التلاعب في

السجلات، وإخفاء بعض مصادر الدخل، وتقديم الرشاوى (جار الله، والسيد، 2022). وتأتي هذه الدراسة في توضيح دور المحاسبة القضائية في القيام بحل المنازعات المالية وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في بعض مكاتب المراجعة المحاسبية في اليمن.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

انتشرت في العالم وخاصة في السنوات الأخيرة حالات الغش والاحتيال والتلاعب في القوائم والتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات وزيادة حالات عمليات غسل الأموال، ووجود العديد من المشكلات التي يترتب عليها وجود العديد من المنازعات التي تكون بين العديد من الأطراف سواء المؤسسات أو المساهمين أو العملاء أو من لهم صلة مباشرة بالمؤسسات المالية والاقتصادية، والتي تحتاج إلى فصل هذه القضايا المالية، حيث أن أساليب المراجعة التقليدية غير كافية مما يتحتم على استخدام المحاسبة القضائية من القيام بالتحري والتقصي في المنازعات المالية والتجاوزات المالية من تحقيق المزيد من الموضوعية والدقة.

وتبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: "ما مدى مساهمة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في الجمهورية اليمنية؟" ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

- 1- ما درجة مساهمة المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية في الجمهورية اليمنية من وجهة نظرهم؟
- 2- ما مستوى حل المنازعات المالية لدى المراجعين الخارجيين في الجمهورية اليمنية من وجهة نظرهم؟
- 3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى مساهمة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية في الجمهورية اليمنية من وجهة نظرهم تعزى للمتغيرات: (النوع، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، الوظيفة الحالية، الفئة العمرية، سنوات الخبرة)؟
- 4- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين ابعاد المحاسبة القضائية (المجالات، الاساليب، المقومات، التطبيق) من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وبين حل المنازعات المالية في الجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- 1- التعرف على درجة مساهمة المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية من وجهة نظرهم.
- 2- تحديد مستوى حل المنازعات المالية لدى المراجعين الخارجيين من وجهة نظرهم.
- 3- التعرف على الفروق ذات دلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى مساهمة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى للمتغيرات: (طبيعة الوظيفة، النوع، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، الفئة العمرية، سنوات الخبرة المهنية).
- 4- بيان العلاقة الارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين ابعاد المحاسبة القضائية (المجالات، الاساليب، المقومات، التطبيق) من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وبين حل المنازعات المالية في المؤسسات المالية اليمنية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في الآتي:

أ- الأهمية النظرية (العلمية):

- 1- تعتبر الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت دور المحاسبة القضائية - في حدود علم الباحث - في الكشف عن التلاعب والفساد المالي والإداري وقيامها بالإسهام في حل المنازعات المالية.
- 2- تعتبر الدراسة من الدراسات التي تساير التطورات الحديثة في مجال الفكر المحاسبي حيث أنها من الموضوعات المثارة سواء على المستوى المحلي أو الدولي وأنها حظيت باهتمام كثير من المنظمات المهنية والمعنية بالمحاسبة والحد من التلاعب والفساد المالي، ودور المحاسبة القضائية في تحقيق آليات لحل المنازعات المالية التي تنشأ بين العديد من الجهات.
- 3- تناولت الدراسة المحاسبة القضائية فهي توضح عن طريق الجمع بين المعرفة والمحاسبة القانونية الدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من المنازعات المالية.
- 4- تكمن أهميتها العلمية في طرح عدد من وجهات النظر للمراجعين الداخليين في المحاسبة القضائية حيث أنهم عامل من عوامل تحقيق المحاسبة القضائية أهدافها المختلفة.

ب- الأهمية التطبيقية (العملية):

- 1- الدراسة تقوم بتهيئة بيئة الأعمال بالجمهورية اليمنية وغيرها من الدول للقيام بممارسة فرع جديد للمحاسبة هو المحاسبة القضائية والتي تتم وفق عدد من الضوابط للإسهام في توفير معلومات لكافة الأطراف ذات العلاقة.
- 2- مساهمة المحاسبة القضائية في إضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تقدم للمستثمرين الحاليين والمتوقعين، ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة.
- 3- تساهم الدراسة في الحد من الفضائح المحاسبية للعديد من الشركات العالمية ومكاتب المحاسبة والمراجعة بسبب وجود عدد من الدعاوى القضائية المرفوعة ضد بعض الشركات العالمية ومكاتب المراجعة الخارجية، عن طريق تطبيق آليات وممارسات المحاسبة القضائية ومساهمتها في حل الكثير من المنازعات المالية.
- 4- إلقاء الضوء على مهنة المحاسب القضائي كأحد المجالات المستقبلية في مهنة المحاسبة والمراجعة وخاصة بعد تزايد حالات التضليل في القوائم والتقارير المالية نتيجة الانهيارات المالية للشركات.
- 5- إمكانية الاستفادة من النتائج التي تصل إليها الدراسات لوضع التشريعات في بيئة الأعمال اليمنية والهيئات الرقابية والمراجعين من خلال تحديد أساليب التلاعب والغش والآثار المترتبة عليها مما يساعد تلك الجهات في حل المنازعات المالية التي تنشأ.

فرضيات الدراسة:

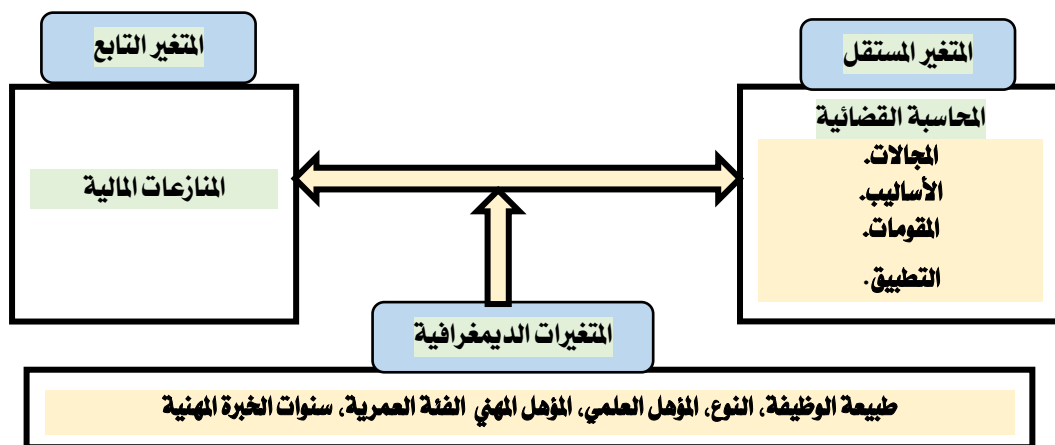
- في ضوء التساؤلات التي تجسد مشكلة الدراسة سعياً نحو تحقيق أهدافها واستشعاراً إلى تحليل الدراسات السابقة التي تتعلق بمتغيراتها يمكن اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:
- 1- درجة مساهمة المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية من وجهة نظرهم كبيرة.
 - 2- مستوى حل المنازعات المالية لدى المراجعين الخارجيين من وجهة نظرهم كبيرة.
 - 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى مساهمة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى للمتغيرات: ((النوع، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، الوظيفة الحالية، الفئة العمرية، سنوات الخبرة)).

4- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين ابعاد المحاسبة القضائية (المجالات، الاساليب، المقومات، التطبيق) من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وبين حل المنازعات المالية في المؤسسات المالية اليمنية.

أنموذج الدراسة:

تشمل الدراسة على متغيرين، هما:

1- المتغير المستقل: المحاسبة القضائية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين (المجالات- الأساليب- المقومات- التطبيق).



2- المتغير التابع: المنازعات المالية.

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة

حدود الدراسة: تكمن حدود الدراسة في الآتية:

1- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة الإطار النظري للمحاسبة القضائية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية.

2- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة الميدانية على تجميع بيانات من بعض المكاتب الفردية للمراجعين الخارجيين في الجمهورية اليمنية - صنعاء.

3- الحدود البشرية: يتمثل مجتمع الدراسة على المراجعين الخارجيين في الجمهورية اليمنية.

4- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة في العام 2024م.

مصطلحات الدراسة:

1- مدى:

لغة: المدى المسافة والغاية و (مدى البصر) منتهاه وغايته يُقال هُوَ مَنِي مَدَى الْبَصَرِ وَكَذَلِكَ مَدَى الصَّوْتِ وَمَدَى الْأَجْلِ وَيُقَالُ لَا أَفْعَلُ كَذَا مَدَى الدَّهْرِ طوله (المعجم الوسيط، 2011).

اصطلاحاً: هو منتهى وغاية، وهو مسافة وفترة زمنية معينة (عمر، 2008).

إجرائياً: هو المنطقة والمساحة التي يتواجد بها مكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجيين في جمهورية اليمن في منطقة صنعاء وغيرها من مناطق الجمهورية.

2- **المحاسبة القضائية:** هي: العلم المتخصص في المحاسبة والتدقيق من أجل القيام بالتحري والاستفسار وفحص المسائل القانونية والجنائية للوصول إلى الحقائق عن طريق تقديم عدد من الخدمات المختلفة (Abu Tapanjeh, 2021).

3- **المنازعات المالية:** هي: عملية أو مجموعة من العمليات المالية التي يتفق عليها طرفان ويقوم أحد الأطراف بإتباع



أساليب وطرق محاسبية لتغيير شكل معين من المعاملات المالية وتتصف هذه الطرق بعدم المصادقية والموثوقية يترتب عليه حدوث خلاف يتطور إلى نزاع مالي بين طرفين يترتب عليه اللجوء إلى القضاء للفصل بينهما (الضبع، 2021).

الإطار النظري للدراسة:

سيتناول الباحث في هذا الإطار النظري مجموعة من المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في المحاسبة القضائية، والمراجعة الخارجية، والمنازعات المالية.

أولاً: المحاسبة القضائية:

أصبحت المحاسبة القضائية محل اهتمام العديد من المحاسبين المراجعين العاملين في المجال الإداري والمالي والمجال القانوني والقضائي حيث تعتبر وسيلة للتحقيق في القضايا المالية والمنازعات المالية، والقيام بكشف أعمال الاحتيال والتلاعب المالي (سر الختم، 2019).

1- مفهوم وتعريف المحاسبة القضائية:

أطلق على المحاسبة القضائية عدة مصطلحات منها المحاسبة الجنائية، والمحاسبة التحقيقية، والمراجعة القضائية حيث أنها تستخدم القانون وبعض المهارات للتحقيق والتقصي، وتستخدم مهارات المحاسبة والتدقيق للكشف عن الأضرار المالية من أجل الاستعانة بها التحقيقات القانونية في فض المنازعات المالية بشكل عادل (المدهون، وأحمد 2021).

هناك عدة محاولات لباحثين ومنظمات لإيجاد تعريف مناسب للمحاسبة القضائية، وعلى هذا الأساس تعرف المحاسبة القضائية: أنها مزيج من مدققي الحسابات والتحقيق الخاص والذي يشمل المعارف والمهارات التالية (مهارة التحقيق، والبحث، والمعرفة بالقانون والأساليب الكمية، والمحاسبة والتدقيق، وكذلك المعرفة بأنظمة الحاسوب والبرمجيات التي تمكنه من استخراج الأدلة ذات الصلة (Gray, 2008).

وتعرف المحاسبة القضائية أنها فرع من فروع المحاسبة تقوم بإعداد المحاسبين القضائيين وتأهيلهم عملياً وعلمياً للعمل كخبراء من أجل تأييد الدعاوي القضائية ومعاونة القضاء في تحقيق التقصي وإقرار العدالة بما يملكون من معارف متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والمهارات المعتمدة على القواعد القانونية (بدر، 2021).

وتعرف أيضاً بأنها عملية تكاملية بين المحاسبة والمراجعة، تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحقق للعمل داخل إطار قانوني لتوفير أدلة من أجل كشف التلاعب والتأكد من موثوقية القوائم والتقارير المالية المفصح عنها من المؤسسات المالية والاقتصادية (AL- Tarawneh, 2023).

وقام بتعريفها المجمع الأمريكي للمحاسبين (AICPA) بأنها عبارة عن تطبيق مهارات علم المحاسبة والقيام بالتدقيق المحاسبي وكافة الأساليب والشؤون المالية والقواعد القانونية من أجل تحليل أدلة الإثبات والقيام بتفسير كافة النتائج أي استخدام علم المحاسبة كشهادة أو استشارة (حامد، وآخرون، 2021).

وعرفها جورج ماينغ في كتابه (التحقيق المالي في المحاسبة القضائية) بأنها: علم جامع تقم المعلومات المالية في شكل من شأنه أن يكون مقبولاً للمحكمة (الخالدي، 2012).

وكذلك عرفتها جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين الأمريكية ACFE بأنها: استخدام المهارات المحاسبية في القضايا التي تتضمن دعاوي جنائية أو مدنية فعلية وهي لا تقتصر على مبادئ المحاسبة والتدقيق المقبولة قبولاً عاماً (الجبوري، 2013).

وعرفت أيضاً أنها من المجالات المهنية الحديثة التي تعمل على عمل مزج بين الخبرة المحاسبية المالية مع المهارات الخاصة بالتقصي من أجل حل المشكلات المالية القانونية، وفيه يقوم المحاسب القضائي بعمل تقرير يستخدم كدليل إثبات المنازعات المالية القضائية وعلى أساس ذلك يتم حسم وحل المنازعات القانونية المالية (إبراهيم، 2019).

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن المحاسبة القضائية هي القيام بالجمع واستخدام عدة مهارات في مجال المحاسبة والقانوني من أجل تحقيق أهداف للمساعدة في حد من التلاعب المالي وحل المنازعات المالية عن طريق تقديم شهادة للمحاكم،

وأن المحاسبة القضائية لها عنصرين أساسيين هما خدمات التحقيق والتقصي المعتمدة على مهارات المحاسب القضائي، والخدمات القانونية باعتبار المحاسب القضائي خبير ومستشار يقوم بتقديم التقرير النهائي بخصوص موضوع التقاضي.

2- نشأة ومراحل تطور المحاسبة القضائية:

توجد بعض الأدلة تثبت أن المحاسبة القضائية ليست جديدة بل كانت متوفرة منذ وقت طويل حتى لو لم يطلق عليها المحاسبة القضائية حيث كان يطلق على من يقوم بمراقبة مخزون الحبوب والذهب لدى المصريين القدماء مصطلح آذان أو عيون الفراغة (حمودي، 2020).

وفي عام 1817م وجدت المحاسبة القضائية في اسكتلندا السبب وجود قضية احتيال حيث كانت القضية صعبة أم المحكمة، وتطلب طلب محاسب الذي قام بعملية التحري والتقصي وقام بالإدلاء بإفادته كشاهد خبير، واعتبر هذا المحاسب أو محاسب قضائي في التاريخ وبداية المحاسبة القضائية كمهنة (AL Zahrane, 2021).

وقد تم في عام 1824 توثيق على معرفة المحاسبة القضائية عن طريق إصدار شهادات للمحاسبين للمشاركة في فض المنازعات بالمحاكم، وفي عام 1900 تم منح شهادات الخبير للمحاسب القضائي (الخليفي، 2021).

وتم نشر مقال للأمريكي موريس بوليبب بعنوان المحاسبة القضائية، وتم إصدار كتاب عام 1982 بعنوان (المحاسبة القضائية وشهادة الخبرة) لصاحبه فرانسيس ديكرمان، ثم قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1986 بتجديد ستة مجالات للخدمات التي يقوم بها المحاسبين القضائيين (علوان، 2023).

ثم تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين عام 1997، ثم أنشئ مجلس للرقابة على أعمال مراقبي الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية عام 2002، حتى أصبح يوجد أكثر من 16 جامعة تقوم بتقديم الدورات المتخصصة في مجال المحاسبة القضائية، ومنح درجة الماجستير في المحاسبة القضائية (عبد السلام، والحيالي، 2020).

3- أهداف المحاسبة القضائية:

أ- القيام بالتحقيق والتقصي في كافة الادعاءات من قبل الأطراف ذات العلاقة والقيام بالتحري عن عمليات التلاعب في القوائم المالية واكتشاف الغش من أجل الإسهام في حماية أصول المؤسسات، والقيام باكتشاف حالات النهب من كافة الالتزامات المالية أو الممارسات الغير الصحيحة (Abu Tapanjeh, 2020).

ب- عمل تقييم لحجم الأضرار الاقتصادية وجمع كافة الأدلة المالية للقيام بدعم المطالبات القانونية لتحديد المسؤولية عن ارتكاب هذه المخالفات، واحتساب المبالغ المطلوبة في التعويضات أمام المحاكم (Alblowi, 2023).

ج- القيام بتحديد الأنشطة الغير قانونية وتجميع كافة الأدلة وتقديم رأي فني محايد، والقيام بتوفير محاسبين قضائيين لديهم معرفة متكاملة بالمحابة والمراجعة ومهارة التحري والتقصي للمساهمة في تأييد الدعاوي القضائية وإقرار الحق والعدالة (السعد، 2021).

4- مجالات المحاسبة القضائية:

أ- المشورة: من أجل حل المنازعات المالية حيث يقوم المحاسب القضائي بتقديم رأيه المبني على الحقائق، ويقوم بالتحقيق في موضوع المنازعات وتكوين رأي محايد (علوان، 2023).

ب- شاهد خبير في الشئون المالية: حيث يبح المحاسب القضائي خبير في القضايا التي تشمل كافة القضايا المالية والمحاسبية وتقييم الأداء المالي للشركات، ويقوم بصياغة أسئلة الاستجواب، والمساعدة في ترجمة الوثائق (الكبابجي، والجعيري، 2022).



ج- محقق: يقوم المحاسب القضائي بتقديم الخدمات بالمسائل المتعلقة بالتلاعب أو سوء السلوك المالي، وإدارة مخاطر الغش والفساد، وتقديم خدمات الاكتشاف الإلكتروني، والمساهمة في استرداد الأول المنهوبة والقيام مكافحة غسل الأموال، والتحقيق في الخلافات بين المساهمين (أحمد، 2023).

د- خدمات أخرى: يقوم الخبير القضائي في تقديم خدمات الطلاق بين الزوجين في الأمور المالية، وقضايا التأمين، وعمليات التدقيق والتمويل والأساليب الكمية والمجالات القانونية، وتقديم تقييم وتفسير للنتائج بناء على خبرتهم وممارستهم المهنية (إبراهيم، 2019).

5- أساليب المحاسبة القضائية:

أ- المراجعة التفاعلية: ويتم إجراء التحريات الخاصة بالأنشطة غير القانونية من أجل التأكد من وجود أو عدم وجود تلاعب وتحديد المسئول عن هذا التلاعب والقيام بتجميع الأدلة من أجل تأييد الدعاوي (Khersiat, 2018).

ب- المراجعة البعدية: وتشمل القيام بالرقابة التشريعية، والالتزام المنظم والأداة التشخيصية، والقيام بالتحري عن الادعاءات، (Lukumay, 2019) والموضحة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) يوضح أنواع المراجعة البعدية.

التحري عن الادعاءات	الأداة التشخيصية	الالتزام المنظم	الرقابة التشريعية
ويتم فيها القيام بالتحري عن مجمل الشكاوي المقدمة.	ويتم إجراء فحص شامل من أجل تحديد المخاطر المترتبة على حالات التلاعب وبالأخص القيام بفحص المناطق المستهدفة.	ويتم ذلك في حال المراجعة الحكومية من أجل التأكد التام من مستوى التزام الدوار الحكومية بكافة القوانين واللوائح عند قيامها بصرف وإثبات كافة المدفوعات الحكومية.	وهو القيام بالفحص الشامل لنظام الرقابة الداخلية من أجل التأكد من حماية أصول المؤسسة وكافة مواردها.

وتشمل المراجعة البعدية القيام بالاحتفاظ بسجلات محاسبية يمكن الرجوع إليها، والقيام بالتأكد من فاعلية تصميم النظام المالي للمؤسسة من عدة جوانب وتشمل (السياسات- والإجراءات- وكفاءة التشغيل) وكل ذلك يهدف إلى اكتشاف التلاعب والغش (أحمد، 2023).

6- مقومات المحاسبة القضائية:

تشمل مقومات المحاسبة القضائية على الآتي:

أ- المؤهلات العلمية: تعتمد عملية نجاح المحاسبة القضائية على عامل التعليم الأكاديمي سواء كان من جانب المحاسبة أم جانب القانون وغيرها من التخصصات ذات صلة مثل علم النفس إذ أن الأساس في المحاسبة القضائية فيهي التحقق وذلك لتسهيل عمل القاضي إذ أنه ليس من المناسب تعيين محاسبين قضائيين جدد بل يجب على المحاسب القضائي التزود بالمعرفة الكافية بالقوانين والتشريعات ومتابعة التطورات التي تحدث (الخالدي، والجوري، 2013).

ب- التدريب: هناك أهمية كبيرة للتدريب من أجل اعداد جيل من الخبراء المحاسبين ليتمكنوا من تقديم التقارير الفنية إلى هيئة القضاء بصورة تتوافق مع ادلة الاثبات لذلك لابد من توفر الخبرة إلى جانب المؤهل العلمي (أحمد، 2013). (شعبان، 2015):

ج- المهارات والقدرات والمعرفة: وتتمثل في التالي (شعبان، 2015):

- القدرة على تحديد عمليات الاحتيال مع الحد الأدنى من المعلومات الأولية.

- وثائق ومقابلات، الاستجواب والبيانات الإلكترونية

- مهارات تقييم المعلومات.

- العوامل العقلية.

- عرض النتائج.

- مهارات التحقيق.

- مهارة حساب الخسارة الاقتصادية.

د- الاستقلالية: يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية، وذلك من خلال وجهة نظر له غير متحيزة عند أداء مهامه ويكون ذلك بالحياد في الواقع والمظهر معاً.

هـ- المقومات البيئية: وتتمثل في الآتي (شعبان، 2015):

- البيئة الاقتصادية.

- القوانين والتشريعات.

- الثقافة السائدة.

7- تطبيق المحاسبة القضائية:

تقسم مهارات تطبيق المحاسبة القضائية إلى خمس فئات (الوريدي، وآخرون، 2023)، وهي كالتالي:

أ- الالتزام بأخلاقيات المهنة: يجب على المحاسب القضائي أن يكون مستقل وموضوعي في أداء مهامه، وأن يتجنب تضارب المصالح وأن يكون دقيق وأمن في أداء واجباته، ويتعين عليه أن يكون على دراية بمعايير الأخلاق الدولية وتطبيقها.

ب- مهارات القيادة والاتصال: يجب أن يكون المحاسب القضائي قادر على التواصل بفعالية مع فرق العمل والجهات المعنية، ويجب أن يتقن مهارات القيادة والتنسيق، ويكون على دراية بإجراءات التحقيق والاستقصاء.

ج- التعلم المستمر والتدريب: يتطلب المجال المحاسبي تحديث مستمر للمعرفة والمهارات، خاصة بالنسبة المحاسب القضائي، يجب أن يبقى على اطلاع دائم بالمستجدات في مجال المحاسبة القضائية المهنية.

د- الخبرة المهنية: يجب على المحاسب القضائي أن يتعامل مع مجموعة متنوعة من القضايا المالية، ويكون على دراية بالمعايير الدولية ذات الصلة.

هـ- سرعة الذكاء والتفكير التحليلي: يجب على المحاسب القضائي أن يكون لديه فهم عميق للنفسي البشرية والاشارات غير اللفظية لتحليل المعلومات بشكل دقيق.

8- مراحل المحاسبة القضائية:

المرحلة الأولى: القيام بتشخيص المشكلة ويتم بطرح عدد من الأسئلة من قبل المحاسب القضائي من أجل تحديد طبيعة المشكلة، والقيام بالتعريف بالمسألة عن طريق المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي (الكبابجي، والجعيري، 2022).

المرحلة الثانية: القيام بتجميع أدلة الإثبات والتأكد أنها تم تجميعها والتخطيط لها جيداً ويمكن الاعتماد عليها والوثوق بها حيث أنها تساعد المحاسب القضائي للقيام بإدلاء رأيه في تقريره (علوان، 2023).

المرحلة الثالثة: القيام بتقويم أدلة الإثبات حيث يتم تقويم الأدلة قبل التوصل وإعداد التقرير النهائي وإبداء الرأي الموضوعي المحايد (Eissa, Serag, 2022).

المرحلة الرابعة: القيام بإعداد التقرير النهائي ويجب مراعاة أن يقوم المحاسب القضائي بالإشارة إلى أدلة الإثبات، وتقديم التقرير الخاص به بلغة دقيقة وخالية من الأخطاء وأن يتوافر في التقرير المقدم جميع الحقائق (Mousa, Erkan, 2023).



ويجب أن يتوافر في المحاسب القضائي عدة مهارات ومكتسبات، ومنها:

- 1- أن يكون ملم بعلوم المحاسبة حيث تعتبر هي الأداة الأساسية للمحاسب القضائي التي تساعده في تفسير جميع المعلومات المالية، وأن يكون لديه خبرة كبيرة بعلوم التدقيق حيث عملية جمع الأدلة والبيانات وتحليلها ومعرفة أساليب عرض القوائم المالية تحتاج معرفة بمعايير التدقيق (إبراهيم، 2019).
- 2- يجب على المحاسب القضائي أن يكون لديه معرفة بقوانين وإجراءات التقاضي حيث يستطيع المحاسب القضائي تحديد الأدلة والتي تتفق مع المعايير القانونية المطلوبة (المدهون، وأحمد 2021).
- 3- يجب على المحاسب القضائي أن يكون لديه معرفة بأجهزة الحاسوب والاتصال الإلكتروني والبرمجيات هذا بالإضافة إلى وجود معارف أخرى مثل الإلمام بعلم النفس لتعزيز قدرته في التحقيق مع المشتبه بهم، والتحليل والتفكير الانتقادي (AL- Ruba'ei Al-Fayyadh,, 2019).

9- صعوبات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة اليمنية:

- أ- عدم وجود جهة مهنية للمحاسبين القضائيين في اليمن، وعدم وجود وعي بأهمية المحاسبة القضائية بما تمثله في قيامها بمكافحة الفساد المالي والإداري (علوان، 2023).
- ب- عدم وجود قوانين تلتزم المؤسسات الاقتصادية والمالية في اليمن بتطبيق المحاسبة القضائية، وعدم وجود تأهيل علمي وعملي لدى المراجعين الخارجيين للقيام بممارسات وأعمال المحاسبة القضائية (Alblow, 2023).
- ج- عدم وجود اهتمام للجامعات اليمنية بالمحاسبة القضائية عن طريق القيام بتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة.

ثانياً - المراجعة الخارجية:

1- مفهوم المراجعة الخارجية:

وهي فحص يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها وتنتشرها المؤسسة أو المنشأة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفؤ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية (الرفاعي، 2017).

2- نبذة عن المراجعة الخارجية:

قامت جمعية المحاسبين الأمريكية بأن المراجعة الخارجية هي إجراءات منظمة لجمع وتقويم البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية بشكل موضوعي بخصوص أحداث اقتصادية معينة من أجل تحديد التوافق بين تلك البيانات ومعايير معينة وتوصيل نتائج التقويم للمستفيدين (محمدي، وبن عثمان، 2021).

وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي تظهر عن طريق مخرجات عملية المراجعة وتتمثل في التقرير الخاص بالمراجع الخارجي لتقديمه لأصحاب المصالح، وعليه فإن جودة الأداء المهني لمهنة المراجعة تعتبر مطلب ضروري لتحقيق مصلحة مشتركة بين جميع أطراف عملية المراجعة (زين، وآخرون، 2018).

وتتبع أهمية المراجعة الخارجية عن طريق تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية، وتعزيز مكانة معرفة التلاعب والأخطاء المتواجدة في القوائم المالية، وأنها أداة تنافسية يقدمها مكتب المراجعة بشكل يتميز بالجودة، وأن المراجع الداخلي يجب أن يتميز بوجود عدد من الخصائص (النعسان، 2018).

3- خصائص المراجع الخارجي:

- أ- التأهيل العلمي والكفاءة والخبرة العلمية.
- ب- استقلالية المراجع الخارجي.
- ج- ملائمة أتعاب المراجعة الخارجية للجهود التي يقوم بها المراجع الخارجي.

التخصص الصناعي للمراجع الخارجي تؤدي إلى إنجاز الأعمال على أكمل وجه (محمدي، وبين عثمان، 2021).

4- أهداف المراجعة الخارجية:

هناك أهداف حديثة ومتطورة للمراجعة الخارجية، وهي كالتالي:

أ - مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
ب - تقييم نتائج الاعمال وفقاً للنتائج المرسومة.

ج - تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

د- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ز - التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الخطاء أو التزوير ، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية.

هـ - التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير .

و - دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم (سواد، 2009).

5- الاختلافات بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية للقوائم المالية:

أ- هدف المحاسبة القضائية هو تحديد المجالات غير القانونية والتي تمثل بيئة خبة لعمليات التلاعب والفساد المالي، في حين أن المراجعة الخارجية تقوم بتقديم تقرير فيه رأي المراجع بشكل محايد وموضوعي عن النشاط داخل المراجعة. (AL- Ruba, ei Al-Fayyadh, 2019)

ب- نطاق المحاسبة القضائية يكون أكثر عمقاً، في حين أن المراجعة الخارجية أقل عمقاً، ومهارات المحاسبة القضائية تحتاج لوجود مهارات متخصصة ومتكاملة وتشمل (المراجعة الخارجية والقوانين القانونية) في حين المراجعة الخارجية تحتاج لمهارات كيفية عرض القوائم المالية وإعدادها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية (إبراهيم، 2019).

ج- لا يوجد فترة محددة لعمل المحاسبة القضائية، بينما هناك فترة محددة لعمليات المراجعة الخارجية، وفي المحاسبة القضائية يتم عمل تحقيق بالجوانب المشكوك فيها بصورة مستقلة، بينما المراجعة الخارجية تركز على المؤسسة محل المراجعة على اعتبار أنها مسئولة عن إعداد القوائم المالية (أحمد، 2023).

د- القضائية أسوة بالجامعات الدولية (السعد، 2021).

ثالثاً - المنازعات المالية:

مع تزايد حالات الاحتيال والغش على مستوى العالم واتجاه بعض المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام وسائل وطرق من أجل التلاعب في التقارير المالية والقوائم المالية، ومع انتشار ظاهرة الفساد المالي في مختلف المستويات وما يترتب عليه من انهيارات مالية كبيرة الأمر الذي انعكس على زيادة إعداد الدعاوي والمنازعات القضائية التي تتخذ أشكالاً مالية بسبب عدم تمتع المعلومات المحاسبية بعدم الموثوقية مما يساعد على حدوث نزاعات مالية ترفع أمام المحاكم التقليدية التي تواجه صعوبة في الفصل بين هذه القضايا المالية المتعددة الأبعاد (حمودي، 2020).

ويعرف النزاع المالي بأنه اختلاف بين طرفين كل طرف من هذه الأطراف يقدم الأدلة والإثباتات أنه لا يشوبه أي اختلال، ويشد الصراع بين هذين الطرفين يترتب عليه الوصول إلى القضاء من أجل الفصل فيها (الضبع، 2021).

إن النزاع المالي الذي ينشأ بين طرفين والذي يعرض على القضاء يحاول كل طق تقديم كافة الأدلة والمستندات تثبت مصداقية أعماله الاقتصادية وفي وجود كم هائل من القضايا والدعاوي المالية المعروضة أمام القضاء تصل مدة نظر هذا

النزاع المالي إلى سنين طويلة دون البت فيه، إن النزاع المالي قد ينشأ بسبب استخدام بعض المؤسسات أساليب وطرق تساعد في إصدار تقارير مالية وقوائم مالية تخالف الواقع، بالإضافة إلى وجود حالات فساد إداري ومالي، وأيضاً قد ينشأ النزاع المالي بسبب الرغبة في التهرب الضريبي، أو عدم الرغبة في دفع بعض المستحقات المالية بجهة ما مما يترتب عليه حدوث نزاع مالي يصل إلى رفع الدعاوي والقضايا أمام القضاء لحل هذه المنازعات (Alzahrane, 2021).

وتوجد العديد من الوسائل لحل النزاع المالي منها الطرف الودية للفصل في المنازعات بسبب تراكم القضايا على الجهاز القضائي وارتفاع تكاليف التقاضي بالإضافة إلى البطء في الإجراءات ووجود علنية في الجلسات فيضطر الطرفان إلى الفصل في المنازعات بالوسائل الودية حيث أنها تتسم بالسرعة والسرية وقلة التكاليف ومن الطرق المستخدمة في حل النزاع المالي اللجوء إلى التحكيم الذي يتميز بالموضوعية حيث أن التحكيم أداة لتسوية المنازعات بين الأطراف له خصوصية بالغة، حيث أنه طريق استثنائي لفض المنازعات بعض موضوع النزاع إلى شخص أو مجموعة أشخاص ليقوموا بالفصل فيه دون محكمة مختصة (الزغرتي، والبغدادي، 2022).

الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1- **درا سة ح لوب، والح يدري (2023):** تحت عنوان: دور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية "بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة المدمجة في سوق العراق للأوراق المالية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية في البيئة العراقية تجنباً لاشهار افلاس المصارف أو فرض الوصاية عليه، واعتمدت على المنهج المسحي الميداني، وطبقت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتمثلت عينة الدراسة من (50) موظفاً وموظفةً في خمسة مصارف في العراق، وتوصلت الدراسة إلى أن للمحاسبة القضائية دور في فض لمنازعات المصرفية لوجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير في المحاسبة القضائية والمنازعات المصرفية، وقد أوصت الدراسة بتفعيل دور المحاسب القضائي في فض المنازعات المصرفية.

2- **درا سة الور يدي، وآ خرون (2023):** تحت عنوان: مدى توافر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا "دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهبابة مكافحة الفساد"، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا وذلك من خلال دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهبابة مكافحة الفساد بليبيا، واعتمدت على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وطبقت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتمثلت عينة الدراسة من (40) من المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة وهبابة مكافحة الفساد، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة وهبابة مكافحة الفساد يتمتعون بالمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية، وقد أوصت الدراسة الموظفون بديوان المحاسبة وهبابة مكافحة الفساد بضرورة الاهتمام بالتطوير المستمر والإمام بكافة متطلبات المحاسبة القضائية.

3- **درا سة أ حمد، وأ حمد (2022):** تحت عنوان: دور التكامل للمحاسبة القضائية وديوان الرقابة المالية في مكافحة الفساد المالي والإداري "دراسة استطلاعية لآراء عينة من الاكاديميين ومراقبي الحسابات في اقليم كوردستان/ العراق، وهدفت الدراسة إلى بيان دور التكامل لكل من المحاسبة القضائية وديوان الرقابة المالية في اقليم كوردستاني مكافحة مظاهر الفساد المالي والإداري والتي اصبح ظاهرة خطيرة تعاني منها اقليم كوردستان/ العراق وتعيق عجلة التقدم، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتمثلت عينة الدراسة من (118) من المدققين الخارجيين والاكاديميين، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في إطار المنهجية الوصفية للدراسة، ووجود مظاهر الفساد المالي والإداري

في اقليم كردستان/ العراق، وقد أوصت الدراسة أن على ديوان الرقابة المالية في في اقليم كردستان/ العراق أن يسعى إلى دمج المحاسبة القضائية في اجراءاته الرقابية لما لها من المزايا في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري.

4- **درا سة ا براهيم، وأ خرون (2020):** تحت عنوان: دور المحاسبة القضائية في الحد من الجريمة المالية وتحقيق الإصلاح المالي، وهدفت الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق المحاسبة القضائية من اجل اكتشاف نوع من انواع الجريمة المالية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتم توزيع (65) استبانة استردت (62) استبانة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة إلى المحاسبة القضائية تؤدي دور مهم في مكافحة التهريب الضريبي من خلال مساعدة الإدارة الضريبية في تقدير حجم الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين والتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء المقصودة للتهرب الضريبي، وقد أوصت الدراسة بضرورة السعي نحو اصدار التشريعات والقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية وذلك لأهميتها الكبيرة في حل النزاعات الناتجة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بدفعة الضريبة.

5- **درا سة اسماء يل، وم مصطفى (2020):** تحت عنوان: دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الأموال- دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي (الفاتف)، وهدفت الدراسة إلى توضيح دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسب لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتم توزيع 140 استبانة استردت 120 استبانة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة طردية بين خدمات المحاسبة القضائية ومكافحة غسيل الأموال، وإلى الحاجة إلى خبراء ومستشارين لإبداء آراءهم في الدعاوي القضائية وأصبحت المحاسبة القضائية مطلب رئيسي وخاصة مع انتشار عمليات غسيل الأموال.

6- **درا سة ال سني (2020):** تحت عنوان: مدى توافر متطلبات تفعيل المحاسبة القضائية في البيئة اليمنية- دراسة ميدانية، وهدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تفعيل المحاسبة القضائية عن طريق استهداف مجموعة من المهنيين المنتمين للمحاسبة القضائية تمثلت في مكاتب المحاسبة والمراجعة في اليمن والأكاديميين في قسم المحاسبة والمراجعة جامعة صنعاء واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج الدراسة المنهج التحليل وقامت الدراسة بتصميم استبانة وتوزيعها على عينة مختارة من مكاتب المراجعة وهيئة التدريس بجامعة صنعاء وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم وجود لمتطلبات بيئية لتفعيل المحاسبة القضائية في اليمن، وامتلاك المحاسبين القانونيين اليمنيين متطلبات التعلم للقيام بدور المحاسب القانوني القضائي. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن بعملية تأهيل المحاسبين والمراجعين من أجل القيام بالعمل في مجال المحاسبة القضائية.

7- **درا سة ال صائغ (2019):** تحت عنوان: دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان، واستهدفت الدراسة للتعرف على دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة الموثوقية في التقارير المالية، وقام الباحث باختيار عدد من الفرضيات مثل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب إجراءات ومراحل المحاسبة القضائية، واعتمد الباحث على الاستبانة لجمع البيانات وتوزيعها على 138 فرد، واتجاب منهم 126 فرد، وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS وتوصلت الدراسة إلى زيادة فرص الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وتوفير موثوقية التقارير المالية عن طريق تطبيق أساليب المحاسبة القضائية.

8- **دراسة بدالعز يز (2018):** تحت عنوان: مدى إدراك المراجعين الخارجيين أهمية تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية)، وهدفت الدراسة إلى توضيح مدى إدراك المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية، وقامت الدراسة بالاعتماد على استبانة لجمع البيانات وتم توزيعها على عدد من المراجعين الخارجيين في ولاية الخرطوم، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إدراك المراجعين الخارجيين في السودان لأهمية تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية، ووجود مؤهلات عملية لدى المراجعين لتطبيقها، ووجود عدد من الصعوبات تواجه عملية تطبيق المحاسبة القضائية في السودان. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة بإصدار قوانين تقوم بتنظيم مهنة المحاسبة القضائية.

9- **دراسة شعبان (2015):** تحت عنوان: مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، وهدفت الدراسة إلى مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتمثلت عينة الدراسة من (136) من المراجعين في الوحدات المختصة، وتوصلت الدراسة إلى وجود طلب على مهنة المحاسب القضائي في قطاع غزة وتوافر التأهيل العلمي والعملية لدى المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام إضافة إلى تطوير دوره بالجوانب القانونية اللازمة لذلك، وقد أوصت الدراسة بضرورة تهيئة الظروف اللازمة بقطاع غزة والتأقلم على وضع عدم الاستقرار السائد، وتجنب الانصياع للوضع الراهن، ومواصلة التقدم باتجاه تطورات العصر التي تتناسب مع تطور وسائل الاحتيال المالي.

10- **دراسة الج بوري، والخا لودي (2013):** تحت عنوان: دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية من حيث النشأة والتطور والاهداف وطبيعة خدماتها، والتعرف على مفهوم الاحتيال المالي وبيان أهمية مهنة المحاسبة القضائية والتقنيات المستخدمة في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي في البيئة العراقية، واعتمدت على المنهج الوصفي، وطبقت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلب المتزايد على خدمات المحاسب القضائي وفعالية استخدام التقنيات المتنوعة التي تساعد على اكتشاف عمليات الاحتيال مثل قانون بنفورد وأدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر وتقريب البيانات وتحليل النسب، يعزى إلى أن عمليات الاحتيال غالباً ماتتطوي على تواطؤ بين عدد من الموظفين والتي يتم إخفاؤها بعيداً عن أنظار مراقبي الحسابات، وقد أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بمهنة المحاسبة القضائية وتقنياتها في كشف عمليات الاحتيال المختلفة.

بـ الدراسات الأجنبية:

1- **دراسة Harund Rosely Afor, and others, (2020):** تحت عنوان: (Forensic Accounting techniques Accounting number and fraud prevention in the listed insurance companies in nigeria)، واستهدفت الدراسة عمل تقييم لتقنيات المحاسبة القضائية من حيث تأثيرها على البيانات المالية، ومنع التلاعب في شركات التأمين بنيجيريا، وعمل تقييم لمهارات المحاسبة القضائية والحفاظ على سلامة البيانات المالية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمد الباحث على الاستبانة لجمع البيانات وتم توزيعها على 257 فرداً يمثلون المحاسبين والمراجعين المحترفين في شركات التأمين بنيجيريا، وتم استخدام التحليل الإحصائي SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي على الحفاظ على سلامة البيانات المالية في شركات التأمين.

2- **دراسة (sule, Sani, (2019):** تحت عنوان: The Effect of Forensic Accounting Investigation in Detecting financial fraud; A Study in Nigeria، واستهدفت الدراسة توضيح الأثر لتطبيق المحاسبة القضائية في

الكشف عن التلاعب في نيجيريا واعتمدت الدراسة على الأدبيات المتعلقة بالمحاسبة القضائية وتقنياتها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للمحاسبة القضائية في القيام بالكشف عن التلاعب المالي.

3- دراسة Sorunke, (2018): تحت عنوان: Forensic Accounting Investigation techniques and successful prosecution of corruption cases in Nigeria international، واستهدفت الدراسة التعرف على فاعلية تقنيات المحاسبة القضائية في التحقيق والتقصي القضائي في نيجيريا، وقامت الدراسة باستخدام الدراسة الاستقصائية، وشملت عينة من وكلاء النيابة في هيئات مكافحة الفساد في نيجيريا، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين اعتماد أساليب التحقيق في المحاسبة القضائية والمقاضاة الناجحة في قضايا الفساد في نيجيريا.

4- دراسة Eliezer & Emmanuel (2015): تحت عنوان: دور المحاسبة القضائية في منع وكشف عمليات الاحتيال في نيجيريا، وهدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المحاسبة القضائية والاختلاف بين المحاسب القضائي والمحاسب التقليدي، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية من المهن الهامة في ظل الظروف المعاصرة للعديد من الجهات المعنية مثل المحامين والمحاكم والشرطة وغيرهم، وقد أوصت الدراسة بقيام الحكومة والجمعيات المهنية المعنية بزيادة الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية لإضفاء الطابع الرسمي على هذا التخصص.

ج- الفجوة البحثية وأهم ما يميز الدراسة الحالية:

1- أن الدراسات السابقة لم تلتق المحاسبة القضائية أو توضح دورها في القيام بحل المنازعات المالية بناء على وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

2- قيام الدراسات السابقة بتناول عدة موضوعات مرتبطة بالمحاسبة القضائية مثل إدارة الأرباح، وتطبيق المحاسبة الإبداعية، وجودة التقارير المالية.

3- وجود قلة في الدراسات التي تناولت وجود ارتباط بين المحاسبة القضائية ودورها في حل المنازعات المالية بشكل مباشر.

4- وأهم ما يميز دراستنا الحالية أنها قامت بالربط المباشر بين تطبيق المحاسبة القضائية ومساهمتها في حل المنازعات المالية بناء على وجهات نظر بعض المراجعين الخارجيين في البيئة اليمنية.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، والذي يعرف بأنه: طريقة في الدراسة تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتعامل معها فيصفها ويحللها (الأغا، والاستاذ، 2004). والذي سعى الباحث من خلاله لجمع البيانات النوعية، والكمية المقننة، والمتعلقة بالظاهرة، أو المشكلة قيد الدراسة من خلال استبانة تم توزيعها لمجتمع الدراسة، ومن ثم قام الباحث بترتيب المعلومات، وتحليلها، وتفسيرها، وصولاً إلى الاستنتاجات التي تصف الظاهرة وصفاً دقيقاً.

مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة من المراجعين الخارجيين، وهذه العينة الدراسية تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيعها عشوائياً حيث قام الباحث بتوزيع عدد (120) استمارة استبيان على المستهدفين، واستجاب (114) فرداً أي ما نسبته (95%) من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

مصادر جمع المعلومات:

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين لجمع المعلومات:

- 1- **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات والمعلومات من المراجعين الخارجيين، وذلك من خلال الاستبانة التي تم توزيعها ومن ثم توزيعها على عينة الدراسة، ثم تجميعها، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف اختبار الفرضيات.
- 2- **المصادر الثانوية:** جمع الباحث المعلومات من الكتب، والدوريات المتخصصة، والمجلات، والرسائل العلمية، والإنترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل بناء الإطار النظري للدراسة والقيام بالدراسة الميدانية.

صدق الاستبانة:

ويقصد بها أن تقيس أسئلة الاستبانة لما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:
أ. **الصدق التكويني (الاتساق الداخلي):**

ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي إليه هذه العبارة، قد قام الباحث بقياس الصدق البنائي من خلال معامل الارتباط، والذي يقيس مدى الاتساق والانسجام في كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، ومن خلال حساب معاملات الارتباطات بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه، حيث يوضح جدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "أ متغير المحاسبة القضائية" والدرجة الكلية الذي تنتمي إليه الفقرات، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة ادناه في الجدول دالة احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وذلك يعتبر صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2) يوضح معامل الارتباط بين فقرات كل بعد من ابعاد المحاسبة القضائية والدرجة الكلية للبعد

المحور الأول: المحاسبة القضائية							
البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المجالات	ف 1	.367**	.000	الاساليب	ف 1	.436**	.000
	ف 2	.532**	.000		ف 2	.743**	.000
	ف 3	.815**	.000		ف 3	.749**	.000
	ف 4	.768**	.000		ف 4	.814**	.000
	ف 5	.789**	.000		ف 5	.841**	.000
	—	—	—		ف 6	.776**	.000
	—	—	—		ف 7	.533**	.000
المقومات	ف 1	.764**	.000	التطبيق	ف 1	.486**	.000
	ف 2	.769**	.000		ف 2	.522**	.000
	ف 3	.499**	.000		ف 3	.629**	.000
	ف 4	.683**	.000		ف 4	.711**	.000
	ف 5	.689**	.000		ف 5	.712**	.000
	ف 6	.704**	.000		ف 6	.777**	.000
	ف 7	—	—		ف 7	.813**	<.001

**دال إحصائياً 0.01.

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع الفقرات لكل بعد من ابعاد متغير المحاسبة القضائية جاءت مرتبطة بالمتوسط الكلي للبعد الذي تنتمي إليه الفقرة بدرجة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية تتراوح بين (0.367) و(0.841) بشكل عام. مما يشير إلى عدم وجود فقرات قد تضعف من المصدقية البنائية للاستبيان.

جدول رقم (3) يوضح معامل الارتباط بين فقرات متغير المنازعات المالية والدرجة الكلية للمتغير

المحور الثاني: حل المنازعات المالية					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
ف 1	.571**	.001	ف 6	.834**	.000
ف 2	.184	.040	ف 7	.800**	.000
ف 3	.688**	.000	ف 8	.849**	.000
ف 4	.786**	.000	ف 9	.830**	.000
ف 5	.843**	.000	ف 10	.850**	.000

**دال إحصائياً 0.01.

يتضح من الجدول رقم (3) أن جميع فقرات المتغير التابع جاءت مرتبطة بالمتوسط الكلي للمتغير بدرجة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية تتراوح بين (0.184) و(0.850) بشكل عام. مما يشير إلى عدم وجود فقرات قد تضعف من المصادقية البنائية للاستبيان.

ب- الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الاداة الذي يقيس مدى تحقق الاهداف التي تريد الاداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من ابعاد الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبانة، حيث يبين الجدول أن جميع معاملات الارتباط في جميع ابعاد الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ وبذلك يعتبر جميع ابعاد الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4) يوضح

معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	متغيرات الدراسة
.000	.906**	المتغير المستقل (المحاسبة القضائية)
.000	.782**	المتغير التابع (المنازعات المالية)

**دال إحصائياً 0.01.

ويتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل الارتباط لجميع ابعاد الدراسة ترتبط دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الصدق والاتساق الداخلي.

ج- اختبار الثبات:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، فتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى والذي يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

جدول رقم (5) يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	قيمة اختبار ألفا كرونباخ
المحاسبة القضائية (المتغير المستقل)	المجالات	6
	الاساليب	7
	المقومات	6
	التطبيق	7
المحاسبة القضائية (المتغير المستقل) ككل	25	.776
حل المنازعات المالية (المتغير التابع)	10	.881
الاستبانة ككل	35	.825

يتضح من الجدول رقم (5) ان معامل ثبات أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ قد بلغ لجميع فقرات الاستبانة (0.881)، وهو معامل ثبات مرتفع ومناسب، كما تم حساب معاملات الثبات لكل متغير على حدى، وتعد جميع معاملات ثبات متغيرات الدراسة مناسبة لأغراضها، حيث يتراوح قيمة ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة ما بين (0.750) الى (0.807). وهذا يعنى أن معامل الثبات جيدة، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية (انظر الملحق رقم 1)، وبذلك تكون قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيته لتحليل النتائج والاجابة على أسئلة الدراسة و اختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الاحصائي Social the for Package Statistical . Sciences، وقد تم استخدام الادوات الاحصائية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب، وذلك لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد في وصف عينة الدراسة.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ ((Alpha s'Cronbach لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة.
- 3- Coefficient Correlation Pearson معامل ارتباط بيرسون، وذلك لإيجاد صدق الاستبانة الداخلية.
- 4- اختبار الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد لمعرفة اثر المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية.

تحليل خصائص العينة:

تم في هذا القسم اجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المستخدمة من استبانة الدراسة، وتم استخدام الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS: Statistical package for social Science)، وتم مناقشة خصائص العينة من خلال نتائج التحليل الاحصائي لأفراد عينة الدراسة، بإيجاد التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، وهي كالتالي:

1- خصائص العينة وفق متغير النوع:

الجدول رقم (6) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير النوع.

جدول رقم (6) يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة وفق متغير النوع

النسبة %	التكرارات	المسمى الوظيفي
94.7%	108	ذكور
5.3%	6	إناث
100.00	114	المجموع

يوضح الجدول رقم (6) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع، ان غالبية افراد العينة في الدراسة من الذكور حيث بلغ عددهم (108) وبنسبة (94.7%)، بينما بلغ عدد الإناث (6)، وبنسبة (5.3%).

2- خصائص العينة وفق لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	متغير المؤهل العلمي
82.5%	94	بكالوريوس
12.3%	14	ماجستير
5.3%	6	دكتوراه
100.00	114	المجموع

يوضح الجدول رقم (7) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي، أن غالبية افراد العينة في الدراسة مستوى تعليمهم بكالوريوس حيث بلغ عددهم (94)، وبنسبة (82.5%)، يليهم ممن مؤهلهم الماجستير حيث بلغ عددهم (14)، وبنسبة (12.3%)، يليهم ممن مؤهلهم الدكتوراه حيث بلغ عددهم (6)، وبنسبة (5.3%).



3- خصائص العينة وفق لمتغير المؤهل المهني:

الجدول رقم (8) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل المهني.

جدول رقم (8) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل المهني

متغير المؤهل المهني	التكرار	النسبة المئوية
محاسب قانوني معتمد	6	5.3
محاسب قانوني يمني معتمد	104	91.2
محاسب عربي مهني معتمد	4	3.5
المجموع	114	100.00

يوضح الجدول رقم (8) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني، أن غالبية افراد العينة في الدراسة من ذوي المستوى المهني محاسب قانوني يمني معتمد حيث بلغ عددهم (104)، وبنسبة (91.2%)، يليهم ممن مستواهم المهني محاسب قانوني معتمد حيث بلغ عددهم (6)، وبنسبة (5.3%)، يليهم ممن مستواهم المهني محاسب عربي مهني معتمد حيث بلغ عددهم (4)، وبنسبة (3.5%).

4- خصائص العينة وفق متغير الوظيفة الحالية:

الجدول رقم (9) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الوظيفة الحالية.

جدول رقم (9) يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة وفق لمتغير الوظيفة الحالية

النسبة %	التكرارات	الوظيفة الحالية
57.9	66	مدير مكتب مراجعة
16.7	19	شريك بمكتب المراجعة
21.9	25	مراجع حسابات
3.5	4	مساعد مراجع حسابات
100.00	95	المجموع

يوضح الجدول رقم (9) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة الحالية، ان غالبية افراد العينة في الدراسة من مدراء مكاتب المراجعة حيث بلغ عددهم (66) فرداً، وبنسبة (57.9%)، يليهم ممن وظيفتهم مراجع حسابات حيث بلغ عددهم (25)، وبنسبة (21.9%)، يليهم ممن وظيفتهم شريك بمكتب المراجعة حيث بلغ عددهم (19)، وبنسبة (16.7%)، يليهم ممن وظيفتهم مساعد مراجع حسابات حيث بلغ عددهم (4)، وبنسبة (3.5%).

خصائص العينة وفق متغير العمر:

الجدول رقم (10) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر .

جدول رقم (10) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر

النسبة المئوية %	التكرارات	متغير العمر
13.2	15	اقل من 30 سنة
58.8	67	من 30 الى أقل من 40 سنة
24.6	28	من 40 الى أقل من 50 سنة
3.5	4	اكبر من 50 سنة
100.00	114	المجموع

يوضح الجدول رقم (10) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر، ان غالبية افراد العينة في الدراسة اعمارهم من الشباب (من 30 الى أقل من 40 سنة)، حيث بلغ عددهم (67)، وبنسبة (58.8%)، بينما نسبة (24.6%) من اعمارهم (ن 40 الى أقل من 50 سنة)، يليهم ممن اعمارهم (من 40 الى أقل من 50 سنة) بنسبة (24.6%)، يليهم ممن اعمارهم (اكبر من 50 سنة) بنسبة (3.5%).

5- خصائص العينة وفق لمتغير سنوات الخبرة المهنية:

الجدول رقم (11) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة المهنية.

جدول رقم (11) يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة المهنية

متغير سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من 5 الى 10 سنوات	54	47.4
من 10 الى 15	28	24.6
15 سنة فاكثر	32	28.1
المجموع	114	100.00

يوضح الجدول رقم (11) توزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة المهنية، ان غالبية افراد العينة في الدراسة خبرتهم العملية في مكاتب المراجعة من 5 الى 10 سنوات بنسبة (47.4%)، تأتي بعد ذلك الذين خبرتهم (15 سنة فاكثر) بنسبة (28.1%)، بينما (من 10 الى 15) ونسبة (24.6%).
الوزن المعياري لإجابات افراد عينة الدراسة:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في إعداد الاستبانة، فقد تبنت الدراسة المعيار والموضح في الجدول رقم (12)، وذلك للحكم على اتجاه كل فقرة عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بالاعتماد بشكل رئيسي على قيمة الوسط الحسابي والوزن النسبي لتحديد مستوى الموافقات على فقرات وابعاد الدراسة
تم الإجابة على فقرات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي، بحيث تأخذ الاجابات على الفقرات (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة)، واعطيت الاوزان (1،2،3،4،5) على التوالي، ويهدف تحديد المستوى تم استخراج الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي، وذلك باستخراج مدى الأوزان، وذلك بإيجاد الفرق بين أعلى وزن وأقل وزن لبدائل سلم الإجابة (5 - 1 = 4)، ثم تحديد طول الفئة، وذلك بتقسيم مدى الأوزان على عدد البدائل (5/4 = 0,80)، وفي الجدول ادناه وضحت فئات الحدود الحقيقية والمعنى اللفظي لقيم المتوسط الحسابي:

جدول رقم (12) يوضح الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي.

الوزن النسبي	مدى المتوسط (فئات الحدود الحقيقية)
1-36% ضعيف جداً	1 - 1.80
37% الى 52% ضعيف	1.81 - 2.60
53% الى 68% متوسط	2.61 - 3.40
69% الى 84% كبير	3.41 - 4.20
85% الى 100% كبير جداً	4.21 - 5

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات: أولاً: نتائج الدراسة ومناقشتها:

عرض نتيجة السؤال الأول: ما درجة مساهمة المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية من وجهة نظرهم؟

للإجابة على هذا السؤال، تم ايجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتقديرات أفراد عينة على مستوى كل بعد على من ابعاد المحاسبة القضائية، وترتيبها ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، كما هو موضح في الجداول رقم (13)، (14)، (15)، (16).

مناقشة نتائج البعد الأول: المجالات:

جدول رقم (13) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لبعد المجالات.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	يتم اللجوء للمحاسبة القضائية في حال نشوب نزاع بين طرفين أحدهما مجلس إدارة المؤسسة.	3.02	0.624	60%	5
2	يتم اللجوء إلى المحاسبة القضائية في القضايا ذات الطبيعة المالية.	4.06	0.334	81%	4
4	تقوم المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.	4.13	0.453	83%	3
5	تقدم المحاسبة القضائية خدمات في عدة مجالات مثل التحقيقات الجنائية، والخسائر الاقتصادية ومعاملات العقود والإهمال المهني.	4.25	0.525	85%	1
6	تساهم المحاسبة القضائية في تحديد قضايا الفساد والاحتيال.	4.19	0.515	84%	2
المتوسط الكلي للبعد الأول: المجالات		3.9298	0.31656	79%	

توضح نتائج الجدول رقم (13) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.02-4.25) وبمتوسط حسابي لبعد المجال (3.929) وانحراف معياري (0.316)، مما يشير الى ان مستوى مجال المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في اليمن جاء بدرجة كبيرة، حيث جاءت الفقرة (5) "تقدم المحاسبة القضائية خدمات في عدة مجالات مثل التحقيقات الجنائية، والخسائر الاقتصادية ومعاملات العقود والإهمال المهني" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.25)، وبدرجة موافقة 85%، مما يدل على ان المحاسبة القضائية تقدم خدمات في عدة مجالات مثل التحقيقات الجنائية، والخسائر الاقتصادية ومعاملات العقود والإهمال المهني، اما الفقرة (6) "تساهم المحاسبة القضائية في تحديد قضايا الفساد والاحتيال المالي" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.19)، مؤكداً ذلك ان المحاسبة القضائية تساهم في تحديد قضايا الفساد والاحتيال المالي، وبالنسبة للفقرة (4) "تقوم المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي" جاءت بالمرتبة الثالثة وبمتوسط (4.13) ودرجة موافقة عالية، وجاءت الفقرة (2) "يتم اللجوء للمحاسبة القضائية في حال نشوب نزاع بين طرفين أحدهما مجلس إدارة المؤسسة" كأقل فقرة بمتوسط (3.02) مما يدل على ان الفقرة (1) "اللجوء للمحاسبة القضائية يتم في حال نشوف نزاع بين طرفين احدهما مجلس ادارة المؤسسة" وذلك بدرجة موافقة متوسطة من قبل افراد عينة الدراسة.

□

مناقشة نتائج البعد الثاني: الأساليب:

جدول رقم (14) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لبعد الأساليب.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	تقوم المحاسبة القضائية بالإسهام في توظيف المواد القانونية مع الدعاوى المعروضة أمام القضاء.	4.00	0.441	80%	5
2	عملية التحري والتقصي التي يقوم بها المحاسب القضائي تساعد على الوصول إلى الحقائق بدقة عالية.	4.68	0.485	94%	2
3	يقوم الخبير القضائي المحاسب بإجراء المقابلات للحصول على أفضل الإجابات بالإضافة إلى الأدلة الكتابية.	4.73	0.520	95%	1
4	يقوم المحاسب القضائي بالاعتماد على الإجراءات التحليلية وتطبيق أسلوب المقارنات لبعض المنازعات المالية بشكل عادل.	4.76	0.449	95%	1
5	يعتمد المحاسب القضائي على برامج الحاسوب المصممة للتوصل إلى الأدلة اللازمة.	4.53	0.627	91%	4
6	يقوم المحاسب القضائي بمراجعة المراسلات اليدوية والالكترونية، ومراجعة المستندات لتسليط الضوء على الأدلة والقرائن.	4.61	0.491	92%	3
7	يستخدم المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية للكشف عن مواطن الضعف والقصور في التقارير المالية.	3.38	0.721	68%	6
المتوسط الكلي للبعد الثاني: الأساليب		4.3814	0.37444	88%	

تشير نتائج الجدول رقم (14)، أن المتوسط الكلي لبعد الأسلوب (كبعد من ابعاد المحاسبة القضائية) وصل الى (4.38) وانحراف معياري (0.374)، مما يشير الى ان بعد الأسلوب للمحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في اليمن جاء بدرجة كبيرة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، حيث جاءت الفقرة (3) "يقوم الخبير القضائي المحاسب بإجراء المقابلات للحصول على أفضل الإجابات بالإضافة إلى الأدلة الكتابية" والفقرة (4) "يقوم المحاسب القضائي بالاعتماد على الإجراءات التحليلية وتطبيق أسلوب المقارنات لبعض المنازعات المالية بشكل عادل" بمتوسط (4.76) ودرجة موافقة كبيرة 95%، مؤكداً على ذلك أن الخبير القضائي يقوم المحاسب بإجراء المقابلات للحصول على أفضل الإجابات بالإضافة إلى الأدلة الكتابية، يقوم المحاسب القضائي بالاعتماد على الإجراءات التحليلية وتطبيق أسلوب المقارنات لبعض المنازعات المالية بشكل عادل، وجاءت الفقرة (2) "عملية التحري والتقصي التي يقوم بها المحاسب القضائي تساعد على الوصول إلى الحقائق بدقة عالية" بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.68) ودرجة موافقة كبيرة 94%، على ان المحاسب القضائي يقوم بالاعتماد على الإجراءات التحليلية وتطبيق أسلوب المقارنات لبعض المنازعات المالية بشكل عادل، بينما الفقرة (6) "يقوم المحاسب القضائي بمراجعة المراسلات اليدوية والالكترونية، ومراجعة المستندات لتسليط الضوء على الأدلة والقرائن" فكان المتوسط (4.61) ودرجة موافقة كبيرة 92%، ثم جاءت الفقرة (5) "يعتمد المحاسب القضائي على برامج الحاسوب المصممة للتوصل إلى الأدلة اللازمة" بمتوسط (4.53) ودرجة موافقة 91%، اما الفقرة (7) "يستخدم المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية للكشف عن مواطن الضعف والقصور في التقارير المالية" فكانت اقل الفقرات من حيث المتوسط (3.38) ودرجة موافقة متوسطة على ان يستخدم المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية للكشف عن مواطن الضعف والقصور في التقارير المالية.

مناقشة نتائج البعد الثالث: المقومات:

جدول رقم (15) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لبعد المقومات

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	يملك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب في السجلات والقوائم المالية.	4.38	0.721	88%	5
2	تتوافر لدى المحاسب القضائي مهارات استخدام البرامج الحاسوبية في المنازعات المالية الإلكترونية.	4.50	0.599	90%	4
3	البيئة التي تقوم فيها المحاسبة القضائية تتصف بقيام المحاسب القضائي بالقيام في إبداء رأيه بعدالة ونزاهة.	4.11	0.561	82%	6
4	يتمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية والحيادية عن الأطراف المتنازعة بما يعزز من دوره كشاهد خبير في المحاكم.	4.76	0.447	95%	2
5	المحاسب القضائي ملم بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالدعاوى ذات الطابع المالي.	4.60	0.493	92%	3
6	تمثل المحاسبة القضائية تكامل بين المحاسبة والقانون من أجل تقديم خدمات أكثر عمقاً وارتباطاً بالدعوى القضائية.	4.83	0.374	97%	1
المتوسط الكلي للبعد الثالث: المقومات		4.530	0.366	91%	

من نتائج الجدول رقم (15)، اتضح أن المتوسط الكلي لبعد المقومات (كبعد من ابعاد المحاسبة القضائية) وصل الى (4.53) وانحراف معياري (0.366)، مما يشير الى ان بعد المقومات للمحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في اليمن جاء بدرجة كبيرة، حيث جاءت الفقرة (6) "تمثل المحاسبة القضائية تكامل بين المحاسبة والقانون من أجل تقديم خدمات أكثر عمقاً وارتباطاً بالدعوى القضائية" بالمرتبة الاولى من حيث المتوسط (4.83) ودرجة موافقة كبيرة 97%، مما يؤكد على ان المحاسبة القضائية تمثل تكامل بين المحاسبة والقانون من أجل تقديم خدمات أكثر عمقاً وارتباطاً بالدعوى القضائية، وجاءت الفقرة (4) "يتمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية والحيادية عن الأطراف المتنازعة بما يعزز من دوره كشاهد خبير في المحاكم" بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.76) ودرجة موافقة كبيرة 95%، بينما الفقرة (5) "المحاسب القضائي ملم بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالدعاوى ذات الطابع المالي" جاءت بالمرتبة الثالثة بدرجة موافقة كبيرة 92% وبمتوسط (4.60)، مما يدل على ان المحاسب القضائي ملم بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالدعاوى ذات الطابع المالي، اما الفقرة (2) "تتوافر لدى المحاسب القضائي مهارات استخدام البرامج الحاسوبية في المنازعات المالية الإلكترونية" فكان المتوسط (4.50) بدرجة موافقة كبيرة 90%، وجاءت الفقرة (1) "يملك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب في السجلات والقوائم المالية" بالمرتبة الاخيرة من وجهة نظر افراد عينة الدراسة بمتوسط (4.38)، ودرجة موافقة كبيرة 88%.

□

مناقشة نتائج البعد الرابع: التطبيق:

جدول رقم (16) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لبعد التطبيق.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	لا يوجد اهتمام بالمحاسبة القضائية ضمن البرامج التعليمية الجامعية يحول بين تطبيق المحاسبة القضائية.	4.90	0.376	98%	1
2	عدم وجود تشريعات وقوانين تلزم استخدام المحاسبة القضائية في البيئة اليمنية.	4.03	0.684	81%	6
3	يتم توفير الصلاحيات التامة للمحاسبة القضائية في ممارسة التحقيقات.	4.18	0.599	84%	5
4	عدم وجود اهتمام من المنظمات المهنية بمجال المحاسبة القضائية، والعمل على تأهيل المحاسب القضائي بالقدر الكافي.	4.55	0.517	91%	4
5	يوجد نقص للكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً في البيئة اليمنية لتطبيق المحاسبة القضائية.	4.84	0.366	97%	2
6	لا توجد جمعية مهنية رسمية مستقلة للمحاسبة القضائية.	4.80	0.501	96%	3
7	عدم وجود وعي أو ثقافة في المجتمع اليمني للدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في فض المنازعات المالية.	4.82	0.426	96%	3
8	لا يوجد اهتمام بالمحاسبة القضائية ضمن البرامج التعليمية الجامعية يحول بين تطبيق المحاسبة القضائية.	4.90	0.376	98%	1
المتوسط الكلي للبعد الرابع: التطبيق		4.589	0.320	92%	

من نتائج الجدول رقم (16)، اتضح أن المتوسط الكلي لبعد التطبيق (كبعد من ابعاد المحاسبة القضائية) وصل الى (4.589) وانحراف معياري (0.320)، مما يشير الى ان بعد التطبيق للمحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في اليمن جاء بدرجة كبيرة، حيث حصلت الفقرة (6) "لا يوجد اهتمام بالمحاسبة القضائية ضمن البرامج التعليمية الجامعية يحول بين تطبيق المحاسبة القضائية" على المرتبة الاولى من وجهة نظر افراد عينة الدراسة بمتوسط (4.90)، بدرجة موافقة كبيرة 98%، مؤكداً على ان لا يوجد اهتمام بالمحاسبة القضائية ضمن البرامج التعليمية الجامعية يحول بين تطبيق المحاسبة القضائية، وجاءت الفقرة (5) "يوجد نقص للكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً في البيئة اليمنية لتطبيق المحاسبة القضائية" بمتوسط (4.84) ودرجة موافقة 97%، مؤكداً انه يوجد نقص للكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً في البيئة اليمنية لتطبيق المحاسبة القضائية، ما الفقرة (6) "لا توجد جمعية مهنية رسمية مستقلة للمحاسبة القضائية"، والفقرة (7) "عدم وجود وعي أو ثقافة في المجتمع اليمني للدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في فض المنازعات المالية" فكان درجة الموافقة 96% لكل منهما، مؤكداً بذلك بأنه لا توجد جمعية مهنية رسمية مستقلة للمحاسبة القضائية، وذلك عدم وجود وعي أو ثقافة في المجتمع اليمني للدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في فض المنازعات المالية، اما الفقرة (4) "عدم وجود اهتمام من المنظمات المهنية بمجال المحاسبة القضائية، والعمل على تأهيل المحاسب القضائي بالقدر الكافي" فكان المتوسط (4.55) ورجة الموافقة 91%، اما الفقرة (3) "يتم توفير الصلاحيات التامة للمحاسبة القضائية في ممارسة التحقيقات" فكان المتوسط (4.18) ودرجة موافقة كبيرة 84% على انه يتم توفير الصلاحيات التامة للمحاسبة القضائية في ممارسة التحقيقات، اما الفقرة (2) "عدم وجود تشريعات وقوانين تلزم استخدام المحاسبة القضائية في البيئة اليمنية" فأخذت اقل مرتبة من حيث المتوسط (4.03) ودرجة موافقة 81%، ما يدل على انه لا توجد تشريعات وقوانين تلزم استخدام المحاسبة القضائية في البيئة اليمنية.

2- عرض نتيجة السؤال الثاني: ما مستوى حل المنازعات المالية لدى المراجعين الخارجيين من وجهة نظرهم؟

للإجابة على هذا السؤال، تم ايجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات حل المنازعات المالية، وذلك من خلال اجابات افراد عينة الدراسة والموضحة في الجدول (17).
جدول رقم (17) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثاني حل المنازعات المالية.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	توفر المؤهلات العلمية والعملية في مجال المحاسبة القضائية تساهم في حل المنازعات المالية بدرجة عالية جداً.	4.86	0.350	97%	1
2	تساهم المحاسبة القضائية بغرس السلوكيات الأخلاقية في المنظمات وأماكن العمل.	3.51	0.707	70%	7
3	تساهم المحاسبة القضائية بتفصيل الفجوة بين القضاة والمحاسبين لتحقيق الانسجام اللازم في حل المنازعات ذات الطبيعة المالية والإدارية.	4.55	0.517	91%	6
4	تسهم المحاسبة القضائية في إجراء التحريات عن العمليات المشكوك في عدم قانونيتها من أجل الحصول على الأدلة اللازمة.	4.66	0.477	93%	5
5	تساهم المحاسبة القضائية في دراسة موضوع النزاع وتجهيز المستندات والتقارير لإرسالهم للقضاء لمساعدتها في إصدار الأحكام وتحقيق العدالة.	4.68	0.503	94%	4
6	توفير الصلاحيات للمحاسبة القضائية في ممارسات التحقيقات تساهم في حل المنازعات المالية.	4.69	0.582	94%	4
7	يساهم تفعيل دور المحاسبة القضائية من استقلالية المراجعين الخارجيين وعلى دقة نتائج القوائم والتقارير المالية.	4.57	0.595	91%	6
8	تساهم المحاسبة القضائية في سرعة الفصل والبت في الدعاوى والمنازعات القضائية ذات الصفة المالية.	4.78	0.475	96%	2
9	يظهر دور وأهمية المحاسبة القضائية في مساهمتها في حل قضايا المنازعات المالية المرفوعة أمام القضاء.	4.76	0.520	95%	3
10	على المحاسب القضائي تقديم تقارير مالية ذات توصيات قانونية للجهات القضائية تساهم في حل المنازعات المالية.	4.79	0.409	96%	2
المتوسط الكلي للمحور الثاني: المنازعات المالية		4.585	0.362	92%	

من نتائج الجدول رقم (17)، اتضح أن المتوسط الكلي لمستوى المنازعات المالية وصل الى (4.585) وانحراف معياري (0.362)، مما يشير الى ان المنازعات المالية من وجهة نظر افراد العينة في اليمن جاء بدرجة كبيرة، ويتضح من النتيجة اعلاه ان أعلى متوسط كان للفقرة (1) "توفر المؤهلات العلمية والعملية في مجال المحاسبة القضائية تساهم في حل المنازعات المالية بدرجة عالية جداً" بمتوسط (4.86)، وبدرجة موافقة 97%، وتأتي الفقرة (10) "على المحاسب القضائي تقديم تقارير مالية ذات توصيات قانونية للجهات القضائية تساهم في حل المنازعات المالية" بمتوسط (4.79)، وبدرجة موافقة 96%، بينما أقل عبارة في المتغير فكانت الفقرة (3) "تساهم المحاسبة القضائية بغرس السلوكيات الاخلاقية في المنظمات وامكان العمل، والتي حصلت على متوسط (3.51) وبدرجة موافقة 70%.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

1- عرض نتيجة الفرضية الأولى: درجة مساهمة المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية من وجهة نظرهم كبيرة.

للإجابة على هذه الفرضية الأولى، تم استخدام اختبار One sample t test وذلك من خلال مقارنة متوسط مقياس ليكرت الخماسي (1،2،3،4،5)، والذي يساوي (3) بمتوسط متغير المحاسبة القضائية، والموضحة في الجدول رقم (18).

جدول رقم (18) يوضح نتائج اختبار One sample t test

رقم البعد	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اختبار T	مستوى الدلالة
1	المجالات	3.929	0.316	79%	31.362	.000
2	الاساليب	4.381	0.374	88%	39.389	.000
3	المقومات	4.530	0.366	91%	44.564	.000
4	التطبيق	4.589	0.320	92%	52.864	.000
	المتوسط الكلي لمتغير المحاسبة القضائية	4.385	0.213	%88	69.392	.000

يتضح من خلال الجدول رقم (18)، إنه يوجد فروق في متوسط جميع ابعاد المتغير المستقل (المحاسبة القضائية)، ومتوسط مقياس ليكرت الخماسي (3)، ويعتبر متوسط ابعاد المتغير المستقل أعلى من متوسط المقياس (3)، وهذا الاختلاف في المتوسط له دلالة احصائية بمستوى (0.000) أقل من نسبة الخطأ المحدد للدراسة (0.05)، كما أن متوسط متغير المحاسبة القضائية أعلى من متوسط المقياس وبدرجة موافقة كبيرة (%88)، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "درجة مساهمة المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية من وجهة نظرهم كبيرة".

2- عرض نتيجة الفرضية الثانية: مستوى حل المنازعات المالية لدى المراجعين الخارجيين من وجهة نظرهم كبيرة.

للإجابة على هذه الفرضية الأولى، تم استخدام اختبار One sample t test وذلك من خلال مقارنة متوسط مقياس ليكرت الخماسي (1،2،3،4،5)، والذي يساوي (3) بمتوسط متغير المحاسبة القضائية، والموضحة في الجدول رقم (19).

جدول رقم (19) يوضح نتائج اختبار One sample t test

المتغير	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اختبار T	مستوى الدلالة
	المتوسط الكلي لمتغير المنازعات المالية	4.585	0.362	%92	46.676	.000

يتضح من خلال الجدول رقم (19)، إنه يوجد فروق في متوسط المتغير التابع (المنازعات المالية)، ومتوسط مقياس ليكرت الخماسي (3)، ويعتبر متوسط المتغير التابع أعلى من متوسط المقياس (3)، وهذا الاختلاف في المتوسط له دلالة احصائية بمستوى (0.000) أقل من نسبة الخطأ المحدد للدراسة (0.05)، كما أن متوسط متغير المنازعات المالية أعلى من متوسط المقياس وبدرجة موافقة كبيرة (%92)، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "مستوى حل المنازعات المالية لدى المراجعين الخارجيين من وجهة نظرهم كبيرة".

3- عرض نتيجة الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، الوظيفة الحالية، الفئة العمرية، سنوات الخبرة).

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent sample t test لمعرفة الفروق في متوسط استجابات عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية وفقاً لمتغير (النوع)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لمعرفة الفروق في متوسط استجابات الباحثين حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية وفقاً لمتغيرات: (المؤهل العلمي، المؤهل المهني، الوظيفة الحالية، الفئة العمرية، سنوات الخبرة)، والموضحة في الجداول رقم (20)، (21)، (22)، (23)، (24)، (25)، وتمثل على النحو الآتي:

جدول رقم (20) يوضح نتائج اختبار Independent sample t test للعينات المستقلة وفق متغير النوع.

متغيرات الدراسة	النوع	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	مستوى الدلالة الإحصائية	الدلالة الإحصائية
المحور الأول المحاسبة القضائية	ذكر	108	4.385	.2135	.061	0.951	غير دال
	انثى	6	4.380	.2245			
المحور الثاني المنازعات المالية	ذكر	108	4.588	.3575	.362	0.718	غير دال
	انثى	6	4.533	.4844			

يتضح من الجدول رقم (20) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في المستوى الكلي للمحور الأول: المحاسبة القضائية وفقاً لمتغير النوع، حيث كانت قيمة اختبار t (.061) وبمستوى دلالة (0.951)، وهو أكبر من الدلالة المعنوية (0.05)، بينما في المحور الثاني: المنازعات المالية فقد كانت قيمة اختبار t (.362) وبمستوى دلالة (0.718)، وهو أكبر من الدلالة المعنوية (0.05)، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغير النوع".

2- المؤهل العلمي:

جدول رقم (21) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA وفق متغير المؤهل العلمي.

المحور	المؤهل العلمي	N	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة الإحصائية	الدلالة الإحصائية
المحور الأول المحاسبة القضائية	بكالوريوس	94	4.381	.2184	.094	.910	غير دال
	ماجستير	14	4.405	.2184			
	دكتوراه	6	4.400	.1159			
	Total	114	4.385	.2131			
المحور الثاني المنازعات المالية	بكالوريوس	94	4.605	.3482	1.392	.253	غير دال
	ماجستير	14	4.435	.4482			
	دكتوراه	6	4.633	.3502			
	Total	114	4.585	.3627			

يتضح من الجدول رقم (21)، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المستوى الكلي للمحور الأول: المحاسبة القضائية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، حيث كانت قيمة اختبار F (.094) وبمستوى دلالة (0.910)، وهو أكبر من الدلالة المعنوية (0.05)، بينما في المحور الثاني: حل المنازعات المالية فقد كانت قيمة اختبار F (1.392) وبمستوى



دلالة (0.253)، وهو أكبر من الدلالة المعنوية (0.05)، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغير المؤهل العلمي".

3- المؤهل المهني:

جدول رقم (22) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي حسب متغير المؤهل المهني.

المحور	المؤهل المهني	N	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول المحاسبة القضائية	محاسب قانوني معتمد CPA	94	4.185	.2588	4.442	.014	دال
	محاسب قانوني يماني معتمد YCPA	14	4.403	.2043			
	محاسب عربي مهني معتمد ACPA	6	4.221	.1964			
	Total	114	4.385	.2131			
المحور الثاني المنازعات المالية	محاسب قانوني معتمد CPA	94	4.316	.3970	4.196	.018	دال
	محاسب قانوني يماني معتمد YCPA	14	4.615	.3431			
	محاسب عربي مهني معتمد ACPA	6	4.225	.5500			
	Total	114	4.585	.3627			

يتضح من الجدول رقم (22)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المستوى الكلي للمحور الأول: المحاسبة القضائية وفقاً لمتغير المؤهل المهني، حيث كانت قيمة اختبار F (4.442) وبمستوى دلالة (0.014)، وهو أصغر من الدلالة المعنوية (0.05)، بينما في المحور الثاني: حل المنازعات المالية فقد كانت قيمة اختبار F (4.196) وبمستوى دلالة (0.018)، وهو أصغر من الدلالة المعنوية (0.05)، وبذلك "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغير المؤهل المهني".

4- طبيعة الوظيفة:

جدول رقم (23) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA وفق متغير طبيعة الوظيفة.

الدالة الإحصائية	مستوى الدالة	اختبار F	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	الوظيفة الحالية	متغيرات الدراسة
دال	.001	5.488	.1479	4.424	66	مراجعة مكتب مدير	المحور الأول المحاسبة القضائية
			.2523	4.446	19	المراجعة بمكتب شريك	
			.2746	4.252	25	حسابات مراجع	
			.1677	4.270	4	حسابات مراجع مساعد	
			.2131	4.385	114	Total	
دال	.000	6.788	.2868	4.683	66	مراجعة مكتب مدير	المحور الثاني المنازعات المالية
			.3972	4.568	19	المراجعة بمكتب شريك	
			.4026	4.328	25	حسابات مراجع	
			.3947	4.675	4	حسابات مراجع مساعد	
			.3627	4.585	114	Total	

يتضح من الجدول رقم (23)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في المستوى الكلي للمحور الأول: المحاسبة القضائية وفقاً لمتغير طبيعة الوظيفة، حيث كانت قيمة اختبار F (5.488) وبمستوى دلالة (0.001)، وهو أصغر من الدلالة المعنوية (0.05)، بينما في المحور الثاني: حل المنازعات المالية فقد كانت قيمة اختبار F (6.788) وبمستوى دلالة (0.000)، وهو أصغر من الدلالة المعنوية (0.05)، وبذلك "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة".

5- العمر:

جدول رقم (24) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA وفق متغير العمر.

الدالة الإحصائية	مستوى الدالة	اختبار F	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	الفئة العمرية	متغيرات الدراسة
دال	.007	4.303	.2863	4.218	15	أقل من 30 سنة	المحور الأول المحاسبة القضائية
			.1845	4.420	67	من 30 - أقل من 40 سنة	
			.1978	4.377	28	من 40 - أقل من 50 سنة	
			.2166	4.480	4	أكبر من 50 سنة	
			.2131	4.385	114	Total	
دال	.003	5.062	.4337	4.266	15	أقل من 30 سنة	المحور الثاني المنازعات المالية
			.3171	4.625	67	من 30 - أقل من 40 سنة	
			.3455	4.664	28	من 40 - أقل من 50 سنة	
			.4349	4.575	4	أكبر من 50 سنة	
			.3627	4.585	114	Total	

يتضح من الجدول رقم (24)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في المستوى الكلي للمحور الأول: المحاسبة القضائية وفقاً لمتغير العمر، حيث كانت قيمة اختبار F (4.303) وبمستوى دلالة (0.007)، وهو أصغر من الدلالة المعنوية (0.05)، بينما في المحور الثاني: حل المنازعات المالية فقد كانت قيمة اختبار F (5.062) وبمستوى دلالة (0.003)، وهو أصغر من الدلالة المعنوية (0.05)، وبذلك "توجد فروق

ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغير العمر".
6- سنوات الخبرة المهنية:

جدول رقم (25) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي وفق متغير سنوات الخبرة المهنية.

متغيرات الدراسة	سنوات الخبرة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة الإحصائية	الدلالة الإحصائية
المحور الأول المحاسبة القضائية	من 5 إلى 10 سنوات	54	4.396	.2042	3.805	.025	دال
	من 10 إلى 15 سنة	28	4.452	.1419			
	15 سنة فأكثر	32	4.307	.2570			
	Total	114	4.385	.2131			
المحور الثاني المنازعات المالية	من 5 إلى 10 سنوات	54	4.608	.3586	5.763	.004	دال
	من 10 إلى 15 سنة	28	4.725	.2647			
	15 سنة فأكثر	32	4.425	.3918			
	Total	114	4.585	.3627			

يتضح من الجدول رقم (25)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المستوى الكلي للمحور الأول: المحاسبة القضائية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة المهنية، حيث كانت قيمة اختبار F (3.805) وبمستوى دلالة (0.025)، وهو أصغر من الدلالة المعنوية (0.05)، بينما في المحور الثاني: حل المنازعات المالية فقد كانت قيمة اختبار F (5.763) وبمستوى دلالة (0.004)، وهو أصغر من الدلالة المعنوية (0.05)، وبذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغير سنوات الخبرة المهنية".

4- عرض نتيجة الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين أبعاد المحاسبة القضائية (المجالات، الأساليب، المقومات، التطبيق) من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وبين حل المنازعات المالية في المؤسسات المالية اليمنية؟

للإجابة على هذه الفرضية الرابعة تم استخدام معامل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة العلاقة بين المحاسبة القضائية بأبعادها (المجالات، الأساليب، المقومات، التطبيق) من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وبين حل المنازعات المالية في المؤسسات المالية اليمنية، والموضحة في الجدول رقم (26).

جدول رقم (26) يوضح معامل الارتباط بين مساهمة المحاسبة القضائية بأبعادها وبين حل المنازعات المالية

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المجال	-.073	.440
الاسلوب	.230*	.014
المقومات	.365**	.000
التطبيق	.484**	.000
المتغير المستقل: المحاسبة القضائية	.444**	.000

أشارت النتائج في الجدول رقم (26) والذي يبين معامل ارتباط بيرسون بين مساهمة المحاسبة القضائية بأبعادها (المجال - الاسلوب - المقومات - التطبيق) وبين حل المنازعات المالية في المؤسسات المالية اليمنية،

حيث لوحظ انه لا توجد علاقة بين بعد المجال (كبعد من ابعاد المحاسبة القضائية) وبين حل المنازعات المالية، لان مستوى الدلالة ($Sig.= .440$) اكبر من نسبة الخطأ المحدد بالدراسة وهو ($\alpha \leq 0.05$) ، اما بالنسبة لبقية الابعاد وهي الاسلوب والمقومات والتطبيق فترتبط ارتباط طردي ليس ضعيف وذو دلالة احصائية بمستوى دلالة اقل من 0.05 وبمعامل ارتباط ($r=0.230, r=0.365, r=0.484$) على التوالي ، وعليه يمكن القول ان هناك علاقة ارتباط طردي لابعاد المحاسبة القضائية والمتمثلة في (الاسلوب والمقومات والتطبيق) وبين حل المنازعات المالية. وبشكل عام فإن متغير مساهمة المحاسبة القضائية يرتبط ارتباط طردي بمتغير حل المنازعات المالية ، بمعنى انه كلما زاد الاهتمام بالمحاسبة القضائية كلما زاد من حل المنازعات المالية، وعليه نقبل الفرضية القائلة " توجد علاقة ارتباطية دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين ابعاد المحاسبة القضائية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وبين حل المنازعات المالية في المؤسسات المالية اليمنية.

خاتمة الدراسة (النتائج، والتوصيات):

أولاً: النتائج:

تشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:

1- درجة مساهمة المحاسبة القضائية لدى المراجعين الخارجيين في حل المنازعات المالية كانت (كبيرة) وبمتوسط حسابي (4.38)، وانحراف معياري (0.213) ونسبة مئوية (88%). حيث اتضح ان بعد (التطبيق) اخذ اعلى درجة وبموافقة كبيرة جداً من وجهة نظر افراد عينة الدراسة (92%)، ثم بعد (المقومات) بوزن نسبي (91%)، وبدرجة موافقة كبيرة، ثم بعد (الأساليب) بوزن نسبي (88%)، ثم بعد المقومات بدرجة موافقة كبيرة جداً (91%)، ثم بعد الأساليب بدرجة موافقة كبيرة (88%)، بينما اقل درجة موافقة كبيرة كانت لبعدها المجالات (79%)،

2- مستوى حل المنازعات المالية لدى المراجعين الخارجيين كانت (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (4.5858)، وانحراف معياري (0.36274)، ونسبة مئوية (92%).

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغيرات (النوع، والمؤهل العلمي)

4- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية تعزى لمتغيرات (المؤهل المهني، والوظيفة الحالية، والفئة العمرية، وسنوات الخبرة المهنية).

5- لا توجد علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين بعد المجال (كبعد من ابعاد المحاسبة القضائية) وبين المنازعات المالية.

6- توجد علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين ابعاد المحاور الأول: المحاسبة القضائية (الاساليب والمقومات والتطبيق)، وبين المحور الثاني: المنازعات المالية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- ضرورة الاهتمام بالمحاسبة القضائية باعتبارها جزء مهم في حل المنازعات المالية.
- 2- ينبغي على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن تدريب وتأهيل المحاسبين القانونيين للعمل في مجال المحاسبة القضائية .
- 3- ضرورة إدراج المحاسبة القضائية ضمن المناهج التعليمية في قسم المحاسبة في الجامعات اليمنية .



4- ينبغي على الجهات الرسمية في الجمهورية اليمنية إصدار قوانين ومعايير وتشريعات تنظم مهنة المحاسبة
القضائية لمواكبة التطورات الحديثة في بيئات الاعمال.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- إبراهيم، طارق و فائق (2019). المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية، *IFRS*، الدوريات المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، ص. ص: 237 - 292.
- 2- إبراهيم، عمار عازي، وآخرون (). دور المحاسبة القضائية في الحد من الجريمة المالية وتحقيق الإصلاح المالي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الخاص، ص. ص: 292 - 319.
- 3- أبكر، صديق آدم محمد، وآخرون (2022). واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية "دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بالنيل الأزرق، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد اثنان وأربعون، ص. ص: 863 - 880.
- 4- أحمد، دلير موسى، وأحمد، مسعود عبدالله (2022). دور التكامل للمحاسبة القضائية وديوان الرقابة المالية في مكافحة الفساد المالي والإداري "دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات في إقليم كردستان/ العراق، مجلة قهلاي زانست العلمية، المجلد (7)، العدد (1)، ص. ص: 785 - 812.
- 5- أحمد، عاطف محمد (2023). دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة (AUJAA)، ص. ص: 1 - 40.
- 6- إسماعيل، سلوى حسين رشدي، ومصطفى، فاطمة شعيب (2020). دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال - دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد، 04، العدد، 08.
- 7- الأغا، إحسان، والاستاذ، محمود (2004). مقدمة في تصميم الدراسة التربوية، ط1، غزة، فلسطين.
- 8- بدر، عصام علي فرج (2021). دور المحاسبة القضائية في الكشف عن التجنب الضريبي في المملكة العربية السعودية - دراسة ميدانية.
- 9- جار الله، ميعاد ناصر، والسيد، هدى إبراهيم (2022). المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية - المجلد السادس - العدد العشرون، ص. ص: 92 - 112.
- 10- الجيوري، نصيف، والخالدي، صلاح (2013) دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (70)، المجلد (19)، ص. ص: 457 - 473.
- 11- حامد، أحمد، وآخرون (2021). دور المحاسبة القضائية في الحد من إدارة الأرباح، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث، ص. ص: 425 - 558.
- 12- حلوب، دعاء غازي، والحيدري، وفاء حسين سليمان (2023). دور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية - بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (18)، العدد (63)، ص. ص: 108 - 127.
- 13- حمودي، إلهام (2020). متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية في الجزائر "دراسة استطلاعية لعينة من المهنيين والأكاديميين المتخصصين في المحاسبة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص. ص: 1 - 96.



- 14- الحيدري، وفاء حسين سلمان (2023). تحت عنوان: دور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية "بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة المدمجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة دراسات محاسبة مالية، المجلد (18)، العدد (63)، ص.ص: 108 - 127.
- 15- الخالدي، صلاح هادي (2012). إطار كمقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 16- الخليفي، خديجة، وصبرنية، مناع (2021). دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي - دراسة استطلاعية لآراء محافظي الحسابات والعاملين بالقضاء - تيسه، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي الثيسي، ثيسه، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص. ص: 1- 134.
- 17- الرفاعي، تامر مزيد (2017). أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة. الأردن، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 18- الزغرتي. ر. ج. س. م، والبغدادي. أ.م (2022). التحكيم وفض المنازعات "مجلة بنها للعلوم الإنسانية، العدد 1، الجزء 2، ص. ص: 243 - 223.
- 19- زين، علي أحمد مصطفى، وآخرون (2018). المراجعة القضائية ودورها في الحد من فجوة التوقيفات - دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2، ص. ص: 333 - 394.
- 20- سر الختم، عيبر بكري (2019). دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم المالي في المملكة العربية السعودية" المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد (6) عدد (3)، ص. ص: 486-495.
- 21- السعد، صالح، فتتي عاتكة (2021). تعليم المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، مجلة الديوان العام للمحاسبة، المجلد (2)، العدد (2)، ص. ص: 1 - 194.
- 22- سواد، زاهرة عاطف. (2009). مراجعة الحسابات والتدقيق. (ط1). عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع
- 23- شعبان، إنعام عثمان (2015) مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، كلية التجارة، الجامع الإسلامية بغزة، غزة.
- 24- الصائغ، محمد دفع الله الحسن (2019). دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- السودان.
- 25- الضبع. أ. م (2021). الإصلاح التشريعي في مجال الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في سوق الأوراق المالية" مجلة بحوث الشرق الأوسط، مجلة علمية محكمة معتمدة شهرياً، العدد السابع والثمانون، ص.ص: 3 - 34.
- 26- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، والفارس، تهاني عويد (2020). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في المملكة العربية السعودية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مجلد (44)، ص. ص: 175 - 222.
- 27- عبد السلام، مصطفى، والحيالي، محمد سعيد (2020). مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية، رسالة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ص. ص: 1 - 156.
- 28- عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف (2018). مدى إدراك المراجعين الخارجيين لأهمية تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية، جامعة المجمع، المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.

- 29- علوان، بلال نعمات (2023). تقنيات المحاسبة القضائية ودورها في الحد من أساليب إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، ماجستير المحاسبة والتحكيم المالي، كلية الإدارة والتمويل، عمادة الدراسات العليا جامعة الأقصى- غزة، ص. ص: 1- 123.
- 30- عمر، أحمد مختار عبد الحميد (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1.
- 31- الفحطاني، نورة حسن محمد (2018) آليات تسوية المنازعات المصرفية في التشريع القطري، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة قطر، ص. ص: 1- 104.
- 32- الكباجي، مجدي، والجعبري، ألاء (2022). استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية- من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين والسلك القضائي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث "العلوم الإنسانية، المجلد 36 (10)، ص. ص: 2214- 2261.
- 33- محمدي، نورة، وبن عثمان، مفيدة (2021). محددات جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في منطقة ورقلة، مجلة إدارة المؤسسات الجزائرية، المجلد 10، العدد (02)، ص. ص: 135- 152.
- 34- المدهون، نافذ ياسين، وأحمد، بسام محمود (2021). واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة- دراسة ميدانية استكشافية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 1، ص. ص: 45- 76.
- 35- المسني، فائزة محمد عبد الهادي (2020). مدى توافر متطلبات تفعيل المحاسبة القضائية في البيئة اليمنية- دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، العدد (52)، ص. ص: 53- 117.
- 36- مهاجر، صلاح بابكر عيسى، والخير، بشير صالح محمد (2022). تأثير مهام المحاسب القضائي في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية تحليلية لوجهة نظر المحاسبين في السودان، مجلة الفكر المحاسبي، ص. ص: 13- 42.
- 37- النعسان، سماح أسامة (2018). إدارة العوامل المؤثرة على وجود التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، ص. ص: 1- 111.
- 38- الوريدي، عبد الرحمن أحمد، وآخرون (2023) مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا "دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهبأة مكافحة الفساد"، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، العدد (8)، ص. ص: 1- 19.



ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 39- Abu Tapanjeh, Abdussalam Mahmoud,& Al Tarawneh, Ashwaq Rateb Al Tarawneh (2020) "**Applicability of Forensic Accounting to Reduce Fraud and it's Effects on Financial Statement of Jordanian Shareholding Companies From The perspective of Judiciary and Certified public Accountant**" International Journal of Financial Research, Vol, 11, No, 2, pp: 436- 452
- 40- ABU- tapanjiEH, Abdussalam Mahmoud,& Al-SARAIH AH Tasnim Muhammed Khalaf. (2021) "**The Availability of Forensic Accounting Application Factors to Enhance the Auditors Efficiency and Business**, vol.8, No, 3, pp: 807- 819.
- 41- Alzahrane, Mohammed (2021) "**Forensic Accounting Education, practice, and career path in Saudi Arabia**" USF Tampa Graduate theses and Dissertations, <https://digitalcommons.usf.edu/etd/95729>, pp: 1- 173.
- 42- Eliezer,Olukowade& Emmanuel, Balogun (2015). **Relevancel Of Forensic Accounting in the Detection and prevention of Fraud in Nigeria**. Historical Research Letter, V.23.
- 43- Harund Rosely Afor, and others,(2020) "**Forensic Accounting techniques Accounting number and fraud prevention in the listed insurance companies in Nigeria**" Journal of Forensic Accounting and Fraud Investigation- JFAFI, vol. 05, No, 02.
- 44- Eissa,Hoda Hameem,& Serag, Asmaa Abdel Moneim (2022) "**A proposed Framework for an Internal Forensic Auditing to Manage The Risk of Fraud in Financial Statements to support the Decision of The External Auditor to Rely on The Work of Internal Auditing, Afield study in Egypt**" Journal of Accounting Research, Faculty of Commerce- Tanta university, Number, 2, pp: 31- 111.
- 45- Mousa,Ismael Fouad,& Erkan Mustafa Kenan (2023) "**The availability of forensic accounting standards in the Iraqi accounting profession and exploratory study in Erbil and Dohuk government**" social science Journal, Vol, 13, N, 1, PP: 1929- 1941.
- 46- Alblowi, Khaled, (2023) "**A Three- Tiered Analysis of The Factors Influencing The Adoption of Forensic Accounting Field in Saudi Arabia**" International Journal Of Professional Business Review, Miami, V, 8, N, 6, PP: 01- 32.
- 47- Khersiat,Old Mohammed (2018) "**The Role of Forensic Accounting in Maintaining Public Money and Combating Corruption in The Jordanian Public sector**" International Business Research, Vol, 11, No, 3, PP: 66- 75.
- 48- Al- Ruba'ei,Rabab Adnan,& Al-Fayyadh, Ayad Adel (2019) "**the Integration of Forensic Accounting and External Auditing For Reducing The Audit Expectation Gap An Analytical Study on a Sample of Iraqi Universities**" Al-Gharee For Economic and Administrative Science, Folder (16), No, (1), PP: 344- 362.
- 49- Sorunke, O.A (2018) "**Forensic Accounting Investigation techniques and successful prosecution of corruption cases in Nigeria international**" Journal of Academic Research in Accounting, PP: 33- 44.
- 50- Sule, S. Ibrahim, S.S, and Sani, A.A. (2019) "**The Effect of Forensic Accounting Investigation in Detecting financial fraud; A Study in Nigeria**" International Journal of Academic, Research in Business and Social Science, 9 (2), PP: 545- 553.

ملحق

الاستبانة في صورتها النهائية



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البيضاء
كلية العلوم الإدارية والإنسانية
قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحترم

أخي / أختي/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة علمية بعنوان: "مدى مساهمة المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية في البيئة اليمنية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في الجمهورية اليمنية، دراسة ميدانية" وقد قام الباحث بإعداد استبانة تتكون من جزئين:
الجزء الأول: يشمل البيانات الديمغرافية.

الجزء الثاني: محاور الاستبانة، ويشمل على محورين، وهي: المحور الأول: المحاسبة القضائية (المتغير المستقل) ويتمثل في أربعة أبعاد، هي: (المجالات - الأساليب - المقومات - التطبيق). والمحور الثاني: المنازعات المالية (المتغير التابع).
تم جمعها من الأدبيات النظرية، والأبحاث، والدراسات ذات الاختصاص بموضوع الدراسة، يأمل الباحث منكم تكراً قراءة عبارات كل محور وبعد في الاستبانة، ووضع علامة (√) على الإجابة التي ترونها ملائمة وتعبر عن الواقع. كما يأمل الباحث أن تساعد إجاباتكم في تحقيق أهداف هذه الدراسة. ولكم جزيل شكري وعظيم أمنياتي لتفضلك بتعبئة هذه الاستبانة، حيث سيتم التعامل مع البيانات التي ستدلي بها بما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي.
شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا....

الباحث

د/ جمال أحمد محمد سعيد

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية العلوم الادارية

جامعة البيضاء

(777717197)



الجزء الأول: يشمل البيانات الديمغرافية

1	النوع (الجنس)	ذكر	أنثى
2	المؤهل العلمي	بكالوريوس	ماجستير
3	المؤهل المهني	محاسب قانوني معتمد CPA	محاسب قانوني يمني معتمد YCPA
4	الوظيفة الحالية	مدير مكتب مراجعة	شريك بمكتب المراجعة
5	الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	...	من 30 - أقل من 40 سنة	...
6	سنوات الخبرة المهنية	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	...	من 10 إلى أقل من 15 سنة	...



الجزء الثاني: يشمل على محاور وابعاد الدراسة						
م	العبارة	الدرجة				
		1	2	3	4	5
		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
المحور الأول: المحاسبة القضائية (المتغير المستقل) ويتمثل في الأبعاد التالية:						
البعد الأول: المجالات:						
1	يتم اللجوء للمحاسبة القضائية في حال نشوب نزاع بين طرفين أحدهما مجلس إدارة المؤسسة.					
2	يتم اللجوء إلى المحاسبة القضائية في القضايا ذات الطبيعة المالية.					
3	تقوم المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.					
4	تقدم المحاسبة القضائية خدمات في عدة مجالات مثل التحقيقات الجنائية، والخسائر الاقتصادية ومعاملات العقود والإهمال المهني.					
5	تساهم المحاسبة القضائية في تحديد قضايا الفساد والاحتيال المالي.					
البعد الثاني: الأساليب:						
1	تقوم المحاسبة القضائية بالإسهام في توظيف المواد القانونية مع الدعاوى المعروضة أمام القضاء.					
2	عملية التحري والنقصي التي يقوم بها المحاسب القضائي تساعد على الوصول إلى الحقائق بدقة عالية.					
3	يقوم الخبير القضائي المحاسب بإجراء المقابلات للحصول على أفضل الإجابات بالإضافة إلى الأدلة الكتابية.					
4	يقوم المحاسب القضائي بالاعتماد على الإجراءات التحليلية وتطبيق أسلوب المقارنات لبعض المنازعات المالية بشكل عادل.					
5	يعتمد المحاسب القضائي على برامج الحاسوب المصممة للتوصل إلى الأدلة اللازمة.					
6	يقوم المحاسب القضائي بمراجعة المراسلات اليدوية والإلكترونية، ومراجعة المستندات لتسليط الضوء على الأدلة والقرائن.					
7	يستخدم المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية للكشف عن مواطن الضعف والقصور في التقارير المالية.					
البعد الثالث: المقومات:						
1	يملك المحاسب القضائي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب في السجلات والقوائم المالية.					
2	تتوافر لدى المحاسب القضائي مهارات استخدام البرامج الحاسوبية في المنازعات المالية الإلكترونية.					
3	البيئة التي تقوم فيها المحاسبة القضائية تتصف بقيام المحاسب القضائي بالقيام في إبداء رأيه بعدالة ونزاهة.					
4	يتمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية والحيادية عن الأطراف المتنازعة بما يعزز من دوره كشاهد خبير في المحاكم.					
5	المحاسب القضائي ملم بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالدعاوى ذات الطابع المالي.					
6	تمثل المحاسبة القضائية تكامل بين المحاسبة والقانون من أجل تقديم خدمات أكثر عمقاً وارتباطاً بالدعوى القضائية.					
البعد الرابع: التطبيق:						



الجزء الثاني: يشمل على محاور وابعاد الدراسة						
م	العبارة	الدرجة				
		1	2	3	4	5
		لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
1	لا يوجد اهتمام بالمحاسبة القضائية ضمن البرامج التعليمية الجامعية يحول بين تطبيق المحاسبة القضائية.					
2	عدم وجود تشريعات وقوانين تلزم استخدام المحاسبة القضائية في البيئة اليمنية.					
3	يتم توفير الصلاحيات التامة للمحاسبة القضائية في ممارسة التحقيقات.					
4	عدم وجود اهتمام من المنظمات المهنية بمجال المحاسبة القضائية، والعمل على تأهيل المحاسب القضائي بالقدر الكافي.					
5	يوجد نقص للكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً في البيئة اليمنية لتطبيق المحاسبة القضائية.					
6	لا توجد جمعية مهنية رسمية مستقلة للمحاسبة القضائية.					
7	عدم وجود وعي أو ثقافة في المجتمع اليمني للدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في فض المنازعات المالية.					
المحور الثاني: حل المنازعات المالية (المتغير التابع):						
1	توفر المؤهلات العلمية والعملية في مجال المحاسبة القضائية تساهم في حل المنازعات المالية بدرجة عالية جداً.					
2	تساهم المحاسبة القضائية بغرس السلوكيات الأخلاقية في المنظمات وأماكن العمل.					
3	تساهم المحاسبة القضائية بتقليص الفجوة بين القضاة والمحاسبين لتحقيق الانسجام اللازم في حل المنازعات ذات الطبيعة المالية والإدارية.					
4	تسهم المحاسبة القضائية في إجراء التحريات عن العمليات المشكوك في عدم قانونيتها من أجل الحصول على الأدلة اللازمة.					
5	تساهم المحاسبة القضائية في دراسة موضوع النزاع وتجهيز المستندات والتقارير لإرسالهم للقضاء لمساعدتها في إصدار الأحكام وتحقيق العدالة.					
6	توفير الصلاحيات للمحاسبة القضائية في ممارسات التحقيقات تساهم في حل المنازعات المالية.					
7	يساهم تفعيل دور المحاسبة القضائية من استقلالية المراجعين الخارجيين وعلى دقة نتائج القوائم والتقارير المالية.					
8	تساهم المحاسبة القضائية في سرعة الفصل والبت في الدعاوى والمنازعات القضائية ذات الصلة المالية.					
9	يظهر دور وأهمية المحاسبة القضائية في مساهمتها في حل قضايا المنازعات المالية المرفوعة أمام القضاء.					
10	على المحاسب القضائي تقديم تقارير مالية ذات توصيات قانونية للجهات القضائية تساهم في حل المنازعات المالية.					